

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَزَارَةُ التَّحْطِيطِ وَالْعَمَلِ الدَّوْلِيِّ

جائزة الملك عبد الله الثاني
لتميز الأداء الحكومي والشفافية
الدورة الخامسة (٢٠١٠/٢٠١١)
المرحلة الفضية
المركز الأول



التقرير السنوي ٢٠١٢



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد

أعزائي القراء الكرام،

تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2012، والذي يلقي الضوء على أبرز واهم انجازات الوزارة لعام 2012 حيث سعت الوزارة إلى ترجمة رؤى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله، الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن والارتقاء بالاقتصاد الوطني ضمن محاور عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وتساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في إعداد خطط الدولة الطويلة المدى لتنمية المجتمع الأردني وتطويره اقتصاديا واجتماعيا ومتابعها وتقييمها وتوفير التمويل لكافة البرامج التنموية حسب قطاعاتها وتعمل لهذه الغاية من خلال عملية تشاركية مع جميع المؤسسات والوزارات حيث شارك في اعداد البرنامج التنفيذي التنموي أكثر من ١١٤ جهة وأكثر من ٢٥ جهة مانحة ومنظمة وهيئة تنموية دولية بالإضافة إلى عشرات الخبراء والمختصين في المجالات المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الوزارة تعد الدراسات الدورية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمالية، حيث تم خلال العام ٢٠١٢ إعداد دراسات الاقتصاد غير الرسمي ودراسة الفقر ودراسة الطبقة الوسطى وتقرير نوعية الحياة والمعيشة في الأردن كما تم الانتهاء من مراجعة سياسة التنمية للسنوات العشر الاخيرة مع البنك الدولي والتي توفر الأساس لبناء الخطط والاستراتيجيات وتحديد الأهداف وتقييم الانجاز للسنوات القادمة.

وختاماً أود أن أتقدم من كافة العاملين بالوزارة بجزيل الشكر لجميع الجهود المبذولة لحصول وزارتنا على المركز الأول في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية ولدورات متعددة متمنياً لهذا الوطن الغالي دوام التقدم في ظل راعي المسيرة حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

وزير التخطيط والتعاون الدولي



الرؤية:

وزارة رائدة لها دور أساسي في رسم السياسات الوطنية والقطاعية وتوجيه برامج التنمية على المستويات المحلية والوطنية، وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق أعلى مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الرسالة:

"تنسيق وتوجيه جهود التنمية وضمان تكاملها من خلال التنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاعات المختلفة لرفع مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق إعداد ومتابعة وتقييم آثار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتوطيد أواصر التعاون الدولي لتحقيق

الأهداف التنموية، وتوجيه المساعدات حسب أولويات اقتصادية واجتماعية مدروسة وعلى أسس التقييم المستمر وفي إطار الأجندة الوطنية وبرامج عمل الحكومة، بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة."

القيم:

- العمل بروح الفريق
- التطوير والتحسين المستمر
- الالتزام والانتماء
- الشفافية
- المبادرة
- التعاون والتنسيق والتكامل مع الشركاء

الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

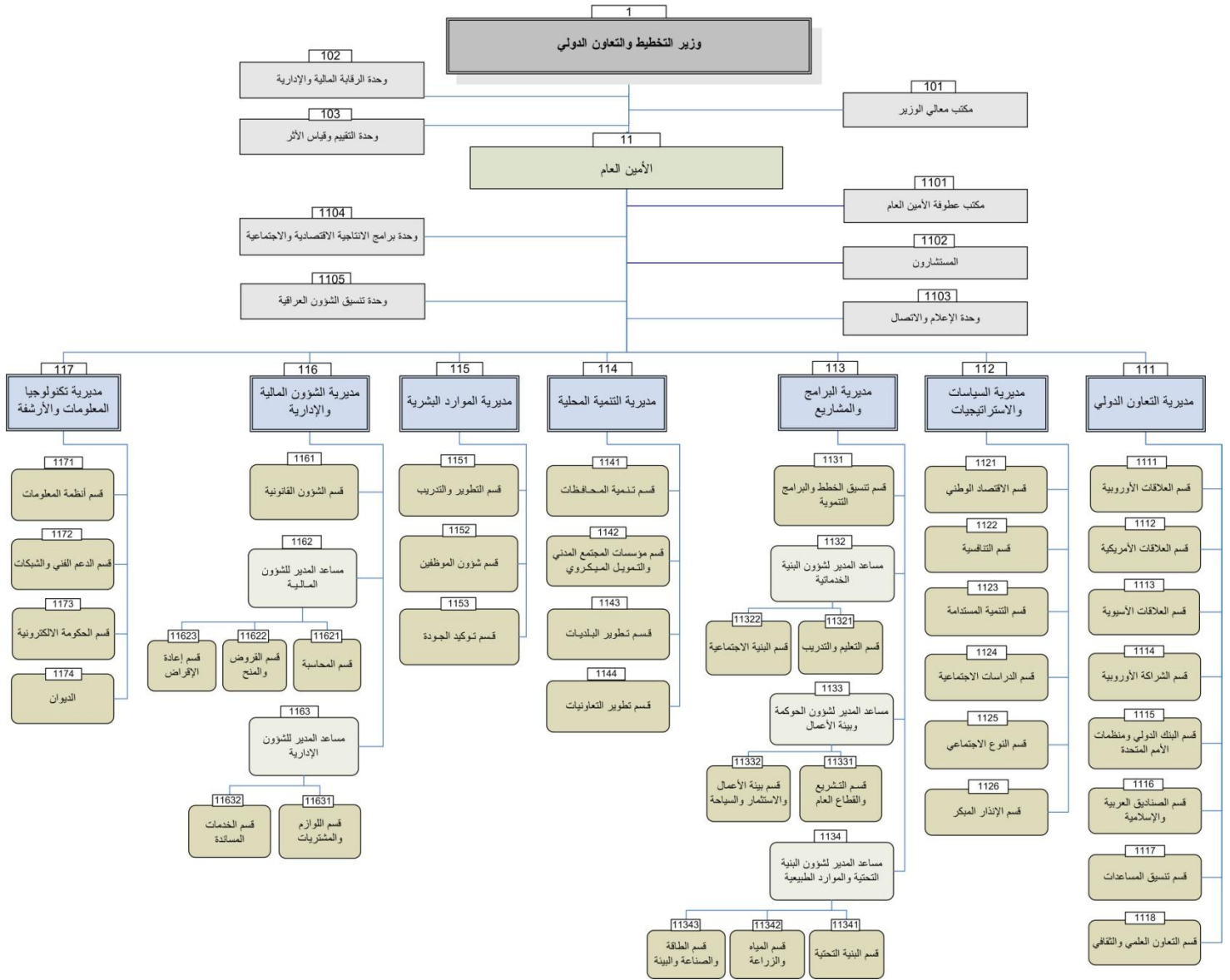
- تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.
- تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.
- توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ.

الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

- ضمان التنسيق والتكامل بين المشاريع المختلفة لتحقيق الأولويات والأهداف التنموية الوطنية وفي إطار التخطيط التنموي الشامل المتوسط المدى.

- تحسين السياسات التنموية وتعزيز المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة ضمن نهج اللامركزية ورفع قدرات المنظمات غير الحكومية للقيام بمهامها تجاه المجتمع المحلي.
- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً.
- تطوير آليات ومعايير لقياس أثر تدخلات الحكومة التنموية من خلال تنفيذها للبرامج والمشاريع المختلفة.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني لتحسين ترتيب الأردن وفق التصنيفات والمؤشرات العالمية.
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من الدول والجهات المانحة من خلال وضع الأولويات على أسس مدروسة متفق عليها بالتنسيق مع الجهات المستفيدة وزيادة نسبة المساعدات وتوسعة قاعدة المنح.
- بناء نموذج في الإدارة حسب أفضل المعايير الدولية والتجارب الناجحة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة.

الهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي



أولاً: في مجال التخطيط

- رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
- التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية من اقتصادية واجتماعية وسكانية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
- تطوير الاستراتيجيات المستقبلية من خلال العمل مع المؤسسات الدولية لتوفير البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بدوره المنشود في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثانياً: في مجال التنسيق

- التنسيق بين نشاطات الوزارات والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطاعي والحيز المكاني لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق الأهداف المتوخاة.
- العمل كحلقة وصل بين الجهات الدولية المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية.

ثالثاً: في مجال التعاون

- وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، والتأكيد على دور الوزارة المحوري في هذا الخصوص.
- توفير وإدارة التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مختلف المصادر التمويلية من خلال القروض والمنح والمساعدات الفنية.
- التعاون مع وزارة المالية في مختلف مراحل إدارة الدين العام.

رابعاً: في مجال التوجيه

- متابعة سبل تحقيق الأهداف الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
- وضع برامج واليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستويين الوطني والمحلي في المحافظات والبلديات، لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
- وضع آلية للمتابعة وتقييم الآثار التنموية الناتجة عن تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتعاون مع الجهات المعنية، واقتراح التعديلات المناسبة لها كلما اقتضت الضرورة ذلك.
- متابعة الأهداف والبرامج التنموية التي أوصت بها المبادرات والمؤتمرات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية.
- متابعة المؤشرات الاقتصادية العالمية ودراسة أثرها على الاقتصاد الوطني.

تصنيف المتعاملين والخدمات والانجازات المقدمة

قائمة المتعاملين

يوضح الجدول أدناه تصنيف المتعاملين مع الوزارة

رئاسة الوزراء	مجلس الوزراء اللجان الوزارية المختلفة
المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية	جميع الوزارات المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: البنك المركزي الأردني، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، هيئة الطيران المدني، هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة، ودائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية، دائرة العطاءات الحكومية. الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء المركزية، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنية، شركة السمرا لتوليد الكهرباء المراكز الوطنية: المركز الوطني للبحث والتطوير، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية

الجامعات والمعاهد الحكومية

دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية

الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل البري، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النووية، هيئة الطيران المدني

النقابات، المؤسسة التعاونية، التعاونيات

المنظمات المجتمعية وغير الحكومية مثل: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، مؤسسة نور الحسين، مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الهاشمي لتنمية البادية والجمعيات الخيرية والتعاونية.

<p>وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) والوكالة الكندية للتنمية .</p> <p>منظمات ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية: UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO / ESCWA / COMCEC / UNIFEM / IOM / WFP / UNESCO/ UNHCR/IFAD.</p> <p>الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.</p> <p>الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا وبنك الإعمار الألماني والوكالة الدولية (KfW/GIZ)، فرنسا والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، اسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، النرويج، المملكة المتحدة، هولندا).</p> <p>الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا).</p> <p>مجموعة البنك الدولي بما فيها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومرفق البيئة العالمي (GEF).</p> <p>الوكالة البريطانية للإنماء.</p> <p>الوكالة الإسبانية للتنمية.</p> <p>الصناديق العربية والإسلامية والإقليمية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية.</p>	<p>الجهات المانحة</p>
---	-----------------------

جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية

شاركت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية في دورتها الخامسة (٢٠١٠-٢٠١١) وللمرة الرابعة على التوالي، وتعتبر الجائزة أحد نماذج التميز المتبعة عالمياً لتحسين الأداء. حيث حصلت الوزارة في الدورة الخامسة (٢٠١٠-٢٠١١) على أعلى مرتبة ضمن الوزارات المشاركة لأكثر من مرة حيث نالت ختم التميز للمرحلة الفضية، وكانت الوزارة قد حصلت على المركز الأول في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية ضمن المرحلة البرونزية خلال الدورة الرابعة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وحصلت الوزارة في الدورة الثالثة (٢٠٠٦-٢٠٠٧) على الجائزة الذهبية عن فئة الوزارات، وكانت الوزارة قد شاركت في الجائزة لأول مرة في الدورة الثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وحصلت في تلك الدورة على الجائزة الفضية عن فئة الوزارات.

وقد ساهمت الجائزة في غرس ثقافة التميز في جميع نواحي العمل في الوزارة مما ساهم في تحسين وتطوير الأداء، كما ساعدت في رفع مستوى وكفاءة الموظف الحكومي وزيادة فعالية العمليات والإجراءات والبعد عن البيروقراطية وذلك من خلال إدخال وتبني مفاهيم جديدة في الإدارة مثل التركيز على النتائج والشفافية ومراقبة وتقييم الأداء.

تستند الجائزة في هيكلها إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تحقيق متطلباتها اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في الإدارة وعلى هذا الأساس تبنت الوزارة الأنظمة الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأنظمة إدارة الجودة وأنظمة الاتصال واستراتيجيات تطوير العنصر التكنولوجي وأنظمة إدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي.

تعتبر الجائزة حافزاً للتطوير والتحسين المستمر وقد كان لمشاركة الوزارة في أربع دورات سابقة أكبر الأثر في دفع عجلة التقدم ومأسسة الأداء، كما أن توفر هذا الدافع قد ساعد في تبني عديد من المبادرات الداخلية والإيمان بضرورة تنفيذها ومنها على سبيل المثال لا الحصر أتمتة أنظمة الموارد البشرية وربطها إلكترونياً، وتفعيل استخدامات شبكة الانترنت، وتحفيز الموظفين من خلال جائزتي "إنجاز" و"موظف الشهر"، ومأسسة العلاقة مع الشركاء والمتعاملين، ونشر المعرفة واكتسابها وغيرها. كما وحصل بعض موظفي الوزارة على جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز لموظفي الحكومة في مختلف الفئات حيث حصل م. زياد عبيدات المركز الأول لجائزة الموظف المثالي في فئة الموظف القيادي في الدورة السادسة (٢٠١١/٢٠١٢).

كما قرر مجلس أمناء مركز الملك عبد الله للتميز استمرار مشاركة وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الدورة السادسة للجائزة (٢٠١٢-٢٠١٣).

الخدمات والانجازات المقدمة للمتعاملين

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات - وحدات - أقسام - موظفين) وعلى النحو الآتي:

المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين:

- مديرية البرامج والمشاريع.
- مديرية التنمية المحلية.
- مديرية السياسات والاستراتيجيات.
- مديرية التعاون الدولي.
- وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.
- وحدة تنسيق الشؤون العراقية و تم تغير اسم الوحدة لتصبح وحدة المساعدات الإنسانية.
- وحدة التقييم وقياس الأثر.

المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة.
- وحدة الإعلام والاتصال.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية.

أولاً: في مجال البرامج والمشاريع:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
مراجعة وتحديث الاجندة الوطنية	تهدف هذه الخدمة إلى: تحديد الرؤية للأردن للعام ٢٠٢٢ " الأردن الذي نريد" تحديد الأهداف الوطنية. التأكد من ترابط الأهداف على مستوى المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية. اعداد المسودة النهائية للأجندة الوطنية.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى في المجتمع الأردني	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص
إعداد البرامج والخطط التنفيذية التنموية	تهدف هذه الخدمة إلى: تحديد الأولويات التنموية ضمن القطاعات المختلفة . ضمان مواءمة الأولويات القطاعية مع الأولويات الوطنية. تحديد الخطط التنفيذية ضمن إطار مالي وزمني محدد بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية. ضمان انسجام البرامج والخطط التنموية مع مبادرات الأجندة الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى في المجتمع الأردني	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى في المجتمع المدني</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>التأكد من تنفيذ الجهات المختلفة للمشاريع حسب جدولها الزمني ومخصصاتها المالية.</p> <p>تحديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنفيذ المشاريع واقتراح التوصيات حولها.</p> <p>متابعة تمويل المشاريع ذات الأولوية ضمن القطاعات المختلفة.</p>	<p>متابعة تنفيذ البرامج والخطط التنفيذية التنموية</p>
<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية الجهات المعنية بالتنمية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>متابعة ورصد مؤشرات الأداء ومقارنتها بالقيم المستهدفة.</p> <p>تصنيف المؤشرات حسب درجة التحقق باتجاه القيم المستهدفة (تسير باتجاه المستهدف، تراجع).</p> <p>تحديد المشاكل واقتراح التوصيات.</p> <p>متابعة الإجراءات التي من شأنها تحسين قيم المؤشرات مع الجهات المعنية.</p>	<p>متابعة مؤشرات قياس الأداء للبرامج والخطط التنموية</p>

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
<p>متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>متابعة قيم مؤشرات الألفية بشكل دوري</p> <p>تحديد المشاكل والعقبات واقتراح التوصيات لحلها</p> <p>متابعة البرامج والمشاريع والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف الألفية</p> <p>مقارنة وضع الأردن بمؤشرات الألفية بالدول العربية والأجنبية</p> <p>وضع آليات تساعد في تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالمشاركة مع الجهات المعنية</p>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>منظمات الأمم المتحدة</p>	<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p>
<p>بناء القدرات المؤسسية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>تحسين أداء الكوادر البشرية العاملة ضمن القطاع الحكومي</p> <p>إعداد البرامج التدريبية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة</p> <p>تنفيذ البرامج التدريبية بالتنسيق مع الجهات الداعمة</p>	<p>المؤسسات الحكومية</p> <p>مؤسسات المجتمع المدني</p> <p>المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية</p>	<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p> <p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p>

<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p>	<p>المؤسسات الحكومية</p> <p>مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>إعداد نظام محوسب والاستفادة منه في انجاز النشاطات التالية:</p> <p>توفير بيانات لإعداد الخطط والبرامج التنموية ومتابعة تنفيذها</p> <p>بناء قاعدة بيانات للبرامج والمشاريع ضمن الخطط والبرامج التنموية</p> <p>توفير قاعدة بيانات لمؤشرات قياس الأداء</p> <p>إعداد التقارير الدورية والسنوية وعند الحاجة</p>	<p>إعداد نظام لإدارة المعلومات</p>
<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>ضمان وضوح فكرة وأهداف وجاهزية المشروع المقترح للتمويل</p> <p>ضمان انسجام أهداف المشروع مع الأهداف الوطنية</p> <p>ضمان انسجام أهداف ومكونات المشروع مع متطلبات وشروط الجهات المانحة المختلفة</p>	<p>دراسة مقترحات المشاريع الرأسمالية المقدمة للتمويل</p>
<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة</p> <p>توفير البيانات اللازمة عن المشاريع التنموية ذات الأولوية</p>	<p>إعداد قاعدة بيانات للمشاريع الرأسمالية ذات الأولوية في التمويل</p>

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد قاعدة بيانات للمشاريع الرأسمالية الممولة موزعة حسب المحافظات	تهدف هذه الخدمة إلى: توفير المعلومات المحدثة حول المشاريع الرأسمالية الممولة موزعة حسب المحافظات توفير بيانات تساعد في عملية التخطيط الإقليمي واتخاذ القرار بشأن تحديد الأولويات الوطنية	مكتب معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية
متابعة المشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ	تهدف هذه الخدمة إلى: متابعة المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية والتي تنفذها مختلف الوزارات والمؤسسات من حيث نسبة الانجاز ومراجعة خطط العمل وتقارير تقدم سير العمل فيها، وإيجاز المطالبات المالية، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على تنفيذها والتنسيق مع الجهات المعنية لوضع البرامج الكفيلة بتجاوز هذه المعوقات إعداد التقارير اللازمة التي تعكس مستويات الانجاز الحسي والمالي للمشاريع قيد التنفيذ، وتوفير كافة المعلومات اللازمة لمتخذي القرار متابعة المطالبات المالية للمشاريع الممولة من المنحة الخليجية وتدقيقها والإيعاز لمن يلزم بمديرية الشؤون المالية والإدارية لإصدار طلبات السحب.	الجهات المستفيدة الجهات الممولة	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية جميع الجهات التمويلية

<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p> <p>جميع الجهات التمويلية</p>	<p>الجهات الممولة</p> <p>الجهات المعنية بالمشاريع</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>ضمان التنسيق الكامل ما بين الجهات التمويلية المختلفة والجهات الوطنية المنفذة للبرامج والمشاريع التنموية</p> <p>اقتراح الملاحظات حول نتائج زيارات البعثات التمويلية</p> <p>متابعة توصيات البعثات التمويلية مع الوزارات والمؤسسات المنفذة لضمان تنفيذها</p> <p>مراجعة الدراسات والتقارير المرسلة من الجهات التمويلية وإبداء الملاحظات حولها وتزويد الجهات المعنية بها</p>	<p>مرافقة بعثات التمويل الدولية</p>
--	---	--	---

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
المشاركة في إعداد الموازنات للمشاريع	تهدف هذه الخدمة إلى توفير البيانات المالية والفنية المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية التي تدرج ضمن موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي	الوزارات والمؤسسات المعنية	وزارة الأشغال العامة والإسكان وزارة التربية والتعليم وزارة الصحة وزارة السياحة دائرة الأبنية الحكومية دائرة الموازنة العامة مديرية الخدمات الطبية الملكية
إعداد تقارير سنوية حول آخر المستجدات للقطاعات المختلفة	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث آخر المستجدات والتطورات على مستوى القطاعات المختلفة لأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات تتعلق بالقضايا التنموية وعند الإعداد للبرامج التنموية	الوزارات والمؤسسات المعنية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

الانجازات:

- تقدم سير العمل للبرنامج التنفيذي التنموي ٢٠١١-٢٠١٣ للعام ٢٠١٢
تم إعداد التقرير السنوي للبرنامج التنفيذي التنموي (٢٠١١-٢٠١٣) للعام ٢٠١١ بناء على البيانات والمعلومات التي تم توفيرها من كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذ البرنامج، ويسلط التقرير الضوء على الانجازات التي تحققت في كافة القطاعات من حيث:

- الانجاز على مستوى الإطار الكمي للاقتصاد الكلي
- الإنفاق على مستوى المحاور والقطاعات
- الانجاز على مستوى مؤشرات قياس الأداء

• مراجعة وتحديث الاجندة الوطنية ٢٠٢٢

عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على إعداد تصور مراجعة وتحديث الاجندة الوطنية لغاية العام ٢٠٢٢، وتم تشكيل اللجان (التوجيهية والتنسيقية) وفرق العمل المحورية والقطاعية (١٥ فريق عمل)، وتحديد مهامهما، والية العمل ومرجعيات للفرق للاستناد عليها في عملية المراجعة والتحديث، وقد تم اعداد الهيكل العام من قبل الوزارة بحيث يتضمن، تحليل الوضع الراهن، والاطار المؤسسي للمحاور، واين نحن اليوم، والتحديات والاهداف بعيدة المدى التي يسعى الاردن الى تحقيقها خلال العشر سنوات المقبلة والمبادرات المحورية والقطاعية المرتبطة بها ومؤشرات قياس الاداء، وسيتم الانتهاء من اعداد الاجندة الوطنية المحدثه خلال المرحلة القادمة.

• برنامج التعاون القطري (UNDAF) (٢٠١٣-٢٠١٧)

عملت الوزارة وبالتعاون الفريق القطري للأمم المتحدة على اعداد الاطار العام لخطة عمل منظمات الامم المتحدة في الاردن للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٧، وقد تم تطوير عملية إعداد الإطار التي ضمت طيفاً واسعاً من الشركاء من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومجتمع المانحين. وفي إطار عملية مشاورات مكثفة، تم تحديد أربعة مجالات استراتيجية ذات أولوية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهي تعزيز الإصلاح المنهجي وضمان المساواة الاجتماعية والاستثمار في الشباب وحماية البيئة. وتتفق مجالات الأولويات الأربع مع الخطط الاجتماعية والاقتصادية الوطنية الأردنية: الأجندة الوطنية (٢٠٠٦-٢٠١٥)،

البرنامج التنفيذي التنموي (٢٠١١-٢٠١٣). ويعتبر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمراً رئيسياً في كل من هذه المجالات.

- **بناء القدرات المؤسسية في مجال الاداء الموجه بالنتائج**

قامت الوزارة بتنفيذ برنامج بناء القدرات في مجال الادارة الموجهة بالنتائج بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، حيث تم استهداف عدد من القطاعات الهامة وذات الأولوية وهي التعليم العام، البيئة، العمل، السياحة والزراعة والرعاية الاجتماعية، وتناولت الدورة الأساليب الحديثة في آليات ومنهجيات الاداء والأهداف ومؤشرات قياس الأداء وآليات الترابط والتكامل ما بين النتائج والأهداف.

- **متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية (مديرية المشاريع)**

تعمل الوزارة على متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية، حيث تقوم بمتابعة هذه المشاريع فنياً ومالياً، وذلك من خلال القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع، والمشاركة في اللجان التوجيهية المعنية بإدارة المشاريع أو متابعة تنفيذها، وعقد الاجتماعات التنسيقية الدورية للاطلاع على التقارير المالية والفنية، ومناقشة المعوقات والتحديات والتي من الممكن أن تؤثر سلباً على تنفيذ المشروع، وتقديم التوصيات حول حلها أو تقليل أثرها، كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية لتنفيذ متطلبات الجهات الممولة فيما يتعلق بالوثائق والتقارير المطلوبة والإجراءات التي تنص اتفاقيات التمويل على ضرورة توفيرها أو اتخاذها من قبل الحكومة.

- **الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥**

تم خلال عام ٢٠١٢ متابعة الإنجازات في مؤشرات الالفية وتحديثها حسب اخر البيانات المتوفرة، وتقود الوزارة الفريق الوطني بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة المكلف بإجراء مشاورات لإعداد ملف الاردن لأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، ويعتبر هذا العمل جزءاً من أعمال دولية ضمن الاجتماعات التشاورية، فقد أوكل الأمين العام للأمم المتحدة لستة وعشرين شخصية عالمية مهمة تحديد أهداف جديدة للتنمية المستدامة، والتي من بينها جلالة الملكة رانيا العبد الله، للوصول لأولوية الأهداف التنموية لما بعد عام ٢٠١٥، كما تم اختيار الأردن من بين (٧٥) دولة لتقديم مقترحات حول محاور التنمية التي تم الاتفاق عليها بين اغلب دول العالم. وسيتم الانتهاء من اعداد الملف في شهر نيسان من العام ٢٠١٣.

ثانياً: في مجال التنمية المحلية:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد ملفات معلوماتية للمحافظات في المملكة وحسب التقسيمات الإدارية فيها	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح أبرز المؤشرات التنموية الخاصة بكل محافظة، وتحديد الفوارق التنموية بين المحافظات، وإيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من حدتها. تتضمن هذه الملفات الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي، خطة وحدة التنمية، وجيوب الفقر في المحافظة المعنية، ومشاريع وبرامج الوزارة والتي تتابع تنفيذها مع الجهات المعنية، والمناطق التنموية (إن وجدت) في المحافظة المعنية.	المستوى الوطني: مكتب معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي، رئاسة الوزراء، الوزارات والمؤسسات الحكومية المستوى المحلي: وحدات التنمية في المحافظات	مديرية التنمية المحلية/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون والتنسيق مع كل من م ديرية البرامج والمشاريع ووحدة تعزيز البرامج الاقتصادية والاجتماعية في الوزارة، بالإضافة إلى الجهات المتلقية للخدمة
إعداد برامج تنموية للمحافظات	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد برامج تنموية للمحافظات لتعمل كوثائق مرجعية لتوجيه جهود القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفق أولويات تنموية واضحة ومحددة تتضمن مؤشرات لقياس الأداء وآليات لتقييم أثر تنفيذ برامج ومشاريع على	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية الهيئات المستقلة مؤسسات المجتمع المدني	

	الجهات المانحة	<p>مستوى المحافظات، وتشارك فيه الفئات المستفيدة نفسها، وتترجم هذه البرامج (في حال توفر التمويل) إلى مشاريع سنوية ترصد لها كلف مالية ويتم متابعة تنفيذها والتأكد من تحقيقها للمؤشرات والأهداف المتوقعة.</p>	
--	----------------	--	--

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
دراسة الطلبات المقدمة من الإدارات والهيئات المحلية كالبلديات والمحافظات ومؤسسات المجتمع المدني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي	تهدف هذه الخدمة إلى توفير تمويل عن طريق المنح المتاحة	رئاسة الوزراء الوزارات والمؤسسات الحكومية الإدارات المحلية والجهات الممولة	مديرية التنمية المحلية/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع كل من مديرية البرامج والمشاريع ووحدة تعزيز البرامج الاقتصادية والاجتماعية في الوزارة ، بالإضافة إلى الجهات المتلقية للخدمة
إعداد متابعة البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بمجال التنمية والتخطيط الإقليمي أو تتداخل معه	تهدف هذه الخدمة إلى تنسيق البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بنشاطات التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية	الجهات التي لها علاقة بمجالات التنمية والتخطيط الإقليمي الجهات الممولة	مديرية التنمية المحلية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المتلقية للخدمة.
المساهمة في إصلاح القطاع التعاوني	تهدف هذه الخدمة إلى تفعيل دور القطاع التعاوني في عملية التنمية المحلية المستدامة.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية التعاونيات والجهات الممولة	مديرية التنمية المحلية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المتلقية للخدمة.

المساهمة في متابعة وتطوير سياسات وآليات عمل قطاع التمويل الميكروي وتوسيع قاعدة المستفيدين من مختلف الشرائح في كافة مناطق المملكة وذلك بهدف الوصول إلى الفقراء جداً وليس فقط الفقراء العاملين من خلال نشر ثقافة أهمية العمل والإنتاجية في المجتمعات المحلية الأقل حظاً.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية مؤسسات التمويل الميكروي الجهات الممولة	مديرية التنمية المحلية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المنقضية للخدمة.
--	---	---

٢. الانجازات:

قامت الوزارة خلال العام ٢٠١٢ بتحقيق جملة من الانجازات التي تتعلق بدعم التنمية المحلية في مختلف المستويات التنموية (البلديات والمحافظات ومؤسسات المجتمع المدني) وكما يلي:

في مجال تنمية المحافظات :

تم الانتهاء من إعداد البرامج التنموية (٢٠١٢-٢٠١٤) لعشر محافظات باستثناء العاصمة والعقبة، وبدأ العمل على استكمال إعداد مسودات البرامج لمحافظة العاصمة والعقبة. وتهدف هذه البرامج لتعزيز التنمية المحلية المستدامة وزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى معيشة المواطنين في المحافظات، بالاستناد إلى الميزة التنافسية والاحتياجات التنموية وبجهد تشاركي لكافة المؤسسات المحلية لمعالجة الاحتياجات التنموية بطريقة شمولية وفي إطار استراتيجي للتنمية المحلية.

تم اعتماد إطار تنظيمي مؤسسي لإعداد وتنفيذ البرامج مدار البحث، حيث تم تشكيل فريق وطني ضم الأمناء العاميين ومدراء الوزارات والمؤسسات الوطنية، وكذلك فريق محلي برئاسة المحافظين وعضوية ممثلين عن القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية على مستوى المحافظات. وبهدف التنسيق ما بين الفريق الوطني والمحلي فقد تم تكليف فريق عمل من الوزارة بالمتابعة وإجراء الزيارات الميدانية للمحافظات وعقد لقاءات حوارية مع جميع فئات المجتمع المحلي للوصول إلى تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية وبما يحقق التناغم والتكامل ما بين السياسات التنموية على المستويين المركزي (البرنامج التنفيذي الحكومي ٢٠١٢-٢٠١٤) والمحلي (برنامج تنمية المحافظات ٢٠١٢-٢٠١٤)، حيث

وفرت تلك البرامج قائمة بالتدخلات والمشاريع ذات الأولوية، وبأهداف واضحة ليتم توجيه الإنفاق في هذه المحافظات بناءً على البرامج التنموية لهذه المحافظات.

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مطلع أيلول (سبتمبر) من عام ٢٠١٢ بتوقيع الاتفاقية الإطارية مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لاستغلال المنحة الخليجية المخصصة في تمويل المشاريع التنموية في المملكة، متضمنةً الموافقة على تخصيص ما قيمته (٢٠٠) مليون دولار لتمويل المشاريع الجديدة في البرامج التنموية للمحافظات للأعوام الثلاثة القادمة (٢٠١٣-٢٠١٥).

قامت الحكومة ومن خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتوفير التمويل الإضافي اللازم لتلبية جزء من أولويات احتياجات قطاعي الطرق الزراعية والمياه والري للتجمعات السكانية الأكثر حاجة، فقد بادرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى تخصيص مبلغ (١.٥٤٤) مليون دينار من مخصصات برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية لغايات تنفيذ (٦٦) مشروع الملحة وذات الأولوية في هذين القطاعين ووفق المطالب الواردة في البرامج التنموية للمحافظات، حيث تم حصر الاحتياجات في هذا الإطار بالتنسيق مع الوزارتين المعنيتين وأصحاب العطفة المحافظين رؤساء فرق العمل المحلية في المحافظات.

في مجال دعم قطاع التمويل الميكروي ومؤسسات المجتمع المدني :

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالإشراف على إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التمويل الميكروي وخطتها التنفيذية للأعوام (2012-2014) بالتشارك والتنسيق مع كافة الجهات المعنية وذات العلاقة، كما تم الإعلان عن ذلك من قبل معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي مندوباً عن دولة رئيس الوزراء خلال رعايته افتتاح المؤتمر السنوي الثامن لشبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية الذي تم عقده في عمان بتاريخ ٢٠١١/٦/٧.

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع مكتب بنك الإعمار الألماني (KfW) لطلب المساعدة في تنفيذ المرحلة الأولى للخطة التنفيذية للاستراتيجية، وتمت الموافقة على تقديم مساعدة فنية بقيمة (١٠٠) ألف دولار أمريكي ولمدة ستة أشهر للعمل مع اللجنة التوجيهية لتنفيذ خطة الاستراتيجية ودراسة ملامح الإطار التنظيمي الأنسب لمؤسسات التمويل الميكروي، بالإضافة إلى موافقة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتوفير خبرات استشارية أيضاً في هذا المجال.

تم البدء بتنفيذ أولويات المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لقطاع التمويل الميكروي وبالتعاون مع بنك الإعمار الألماني على إعداد دراسة مسحية حول مجالات النمو والتوسع في سوق التمويل

الميكروي تمهيداً لتقديم التوصيات اللازمة لتحديد الإطار التنظيمي الأنسب للرقابة والإشراف الحكومي على القطاع ، بحيث تشمل مؤشرات لكافة الفئات المستفيدة والمحتملة وحسب المناطق والقطاعات والاحتياجات، خلال الأعوام القادمة، بما يسهم في مساعدة مؤسسات التمويل الميكروي لتوفير المعلومات اللازمة لتعزيز انتشار خدماتها وإتاحة فرص وصول ذوي الدخل المحدود والفقراء القادرين على العمل إلى الخدمات المالية الشاملة وغير التقليدية لتأسيس مشاريع إنتاجية ملائمة تحقق زيادة في دخلهم وتوفر فرص التوظيف الذاتي في كافة مناطق المملكة.

في مجال تطوير البلديات :

- قامت الوزارة بمتابعة تنفيذ مكونات مشروع التنمية الإقليمية والمحلية الذي تنفذه وزارة الشؤون البلدية وبنك تنمية المدن والقرى، ويجري العمل على الانتهاء من تنفيذ كافة المهام الاستشارية المدرجة تحت مكوناته وكذلك المشاريع التي يتم تنفيذها ضمن المرحلة الثانية من برنامج المنح المستندة إلى حسن الأداء ضمن المكون الثاني.
- الانتهاء من إعداد استراتيجيات تطوير مدن (الزرقاء، والمفرق، والكرك، والطفيلة) بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية، وكذلك الانتهاء من إعداد خطة النقل والمرور لمدينة الزرقاء.
- الاستمرار في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تحسين تحصيل ضريبة الأبنية والأراضي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة ووزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية والتي ستنتهي في نهاية ٢٠١٤، والتي تتضمن الانتهاء من إعداد الإطار القانوني والمؤسسي لتطبيق نظام ضريبة الأبنية والأراضي و تطوير نظام معلومات ضريبة المركزي، وتعميم استخدامه ليشمل ٩٣ بلدية. وتصميم نظام تقييمي شامل وفعال لأغراض تحصيل ضريبة الأبنية والأراضي، والعمل على زيادة الالتزام الضريبي.
- متابعة تنفيذ برنامج بناء القدرات التنموية للبلديات الأردنية والممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٣ مليون يورو، وكذلك برنامج الترويج للتنمية الاقتصادية المحلية والممول كذلك من قبل الاتحاد الأوروبي كمنحة بقيمة (٥) مليون يورو، والذي يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية محلية مستدامة من خلال إيجاد آلية مؤسسية لإدارة الشراكة ما بين المحافظات والبلديات والجهات الممثلة للمجتمع والقطاع الخاص على المستوى المحلي.

ثالثاً: في مجال السياسات و الاستراتيجيات:

الخدمات:

مديرية السياسات والاستراتيجيات			
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
دراسة الأداء الاقتصادي	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد تقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي.	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص	وزارة المالية البنك المركزي الأردني دائرة الإحصاءات العامة
رصد وتحليل مؤشرات الفقر والعوامل المؤثرة بها	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة التغيرات في مؤشرات الفقر المختلفة وتحليل الأسباب والعوامل المؤثرة بهذه المؤشرات، فضلاً عن تحليل نتائج دراسات البنك الدولي حول العلاقة بين الفقر وباقي المؤشرات الاقتصادية وتقديم التوصيات بهذا الخصوص.	رئاسة الوزراء والوزارات	وزارة التنمية الاجتماعية دائرة الإحصاءات العامة وزارة العمل البنك الدولي UNDP
المساهمة في إعداد وتحديث الخطط الوطنية	تهدف هذه الخدمة إلى: إعداد الإطار الكلي للاقتصاد الوطني إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	وزارة المالية البنك المركزي الأردني دائرة الموازنة

العامة المؤسسات الحكومية		والبرامج الوطنية	
دائرة الإحصاءات العامة		تهدف هذه الخدمة إلى دراسة تطورات التجارة الخارجية وتأثيرها على الميزان التجاري.	دراسة تطورات التجارة الخارجية
وزارة المالية البنك المركزي الأردني		تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقارير بخصوص التوقعات الاقتصادية، والتي يتم إعدادها بشكل ربعي.	إعداد التوقعات حول المؤشرات الاقتصادية
وزارة المالية البنك المركزي الأردني دائرة الإحصاءات العامة	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص	تهدف هذه الخدمة إلى تقييم ومتابعة الإجراءات والتطورات والسياسات المتعلقة بالحسابات القومية والمالية العامة والقطاع النقدي.	مراقبة الحسابات القومية والمالية والقطاع النقدي
وزارة المالية البنك المركزي الأردني صندوق النقد الدولي (IMF)	رئاسة الوزراء البنك المركزي وزارة المالية	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم توقعات مستقبلية حول المؤشرات الاقتصادية المختلفة ومتابعة بعض المؤشرات بهدف التنبيه إلى احتمالية وجود مشاكل اقتصادية	مراقبة الأداء الاقتصادي من خلال نظام الإنذار المبكر
وزارة المالية	رئاسة الوزراء والوزارات	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية متابعة تطورات المديونية الخارجية وتقييم الأثر المصاحب لهذه التطورات	متابعة تطورات المديونية الخارجية

الوزارات المعنية	رئاسة الوزراء والوزارات المعنية	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة آخر التطورات والمبادرات على الصعيد العالمي لغايات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير حولها، وتنسيق الجهود الوطنية المختلفة لغايات تمثيل المملكة في المحافل الدولية المتخصصة في هذا المجال.	متابعة التطورات والمنتديات الدولية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة
UNDP الوزارات القطاع الخاص الجامعات	رئاسة الوزراء والوزارات	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب الأردن في تقرير مؤشرات التنمية الصادر عن البنك الدولي وتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير دليل الاستدامة العالمي الصادر عن جامعة بيل والمنتدى الاقتصادي العالمي وتحليل نتائج هذه التقارير.	متابعة ترتيب الأردن في تقارير التنمية البشرية وتقارير دليل الاستدامة العالمي
الوزارات الجهات غير الحكومية المعنية بمجالات التنمية البشرية في المملكة الجامعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رئاسة الوزراء والوزارات الصحفيين الجهات غير الحكومية المعنية بمجالات التنمية البشرية في المملكة الجامعات	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم المعلومات والبيانات من أجل صياغة جملة من السياسات الهادفة إلى تحسين مستويات ومكاسب التنمية البشرية في الأردن، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري بهدف زيادة مستويات التنمية في كافة مناطق المملكة.	الساهمة في إعداد تقارير وطنية دورية حول اتجاهات التنمية البشرية في الأردن، مع التركيز على دور القطاعات المختلفة في هذا المجال
البنك الدولي	رئاسة الوزراء والوزارات والمؤسسات المعنية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة وتقييم سياسات التنمية الاقتصادية خلال العشر سنوات الماضية، وكذلك تحديد القطاعات ذات	دراسة مراجعة سياسات التنمية

		التنافسية العالية.	
يعتمد الشركاء في هذه الدراسات على القطاعات المدروسة في كل تقرير، بشكل عام الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني المعنية بالقطاعات المدروسة	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاع الخاص الجهات الدولية المعنية بالتنافسية	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد دراسة حول قطاع استراتيجي أو موضوع معين، وذلك لتقييم تنافسية هذه القطاعات ومقارنتها مع أفضل الممارسات عالمياً، واقتراح التوصيات لصانعي القرار وراسمي السياسات من أجل رفع تنافسية القطاعات الاقتصادية المدروسة الأمر الذي ينعكس إيجابياً على القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني بشكل عام.	إعداد دراسات تقييم وتحسين المقدرة التنافسية
المنتدى الاقتصادي العالمي معهد التنمية الإدارية البنك الدولي (مؤسسة التمويل الدولية)	القطاع الأكاديمي والباحثين من داخل الأردن وخارجه	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب تنافسية الأردن من خلال تقارير التنافسية العالمية والصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد التنمية الإدارية، وتقديم المساعدة لهذه الجهات في إصدار تقاريرها عن طريق تزويدها بالمعلومات الكمية والنوعية بالإضافة إلى تحليل نتائج هذه التقارير، والعمل مع الجهات المعنية لتحسين مرتبة الأردن في هذه التقارير.	متابعة ترتيب تنافسية الأردن
الجهات والدوائر		العمل مع كافة الجهات الرسمية وممثلين عن القطاع الخاص وذلك بالتعاون مع جهات	تحسين بيئة الأعمال

<p>الحكومية المعنية</p> <p>مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني</p> <p>خبراء محليين ودوليين</p> <p>برنامج التنمية الاقتصادية الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية</p> <p>(SABEQ)</p> <p>والبنك الدولي (مؤسسة التمويل الدولية)</p>		<p>دولية والاستفادة من الخبرات العالمية التي تقدمها لوضع خطة عملية وقابلة للتطبيق لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار عن طريق تحديد العوامل المؤثرة عليها ومواطن الضعف فيها واقتراح سبل معالجتها.</p>	<p>والاستثمار</p>
<p>UNDP</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>المؤسسات الحكومية</p>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>الباحثين</p> <p>القطاع الخاص</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى عرض وتحديث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بهدف مساعدة الباحثين والمحليين في تقييم أداء الاقتصاد بشكل عام.</p>	<p>إنشاء وتحديث لوحة مؤشرات الأداء</p>
<p>اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة</p>	<p>اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى ضمان إدماج الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف وبرامج البرنامج التنفيذي في استراتيجية المرأة</p>	<p>المشاركة في إعداد استراتيجية المرأة</p>

الوزارات والمؤسسات الحكومية	الوزارات والمؤسسات الحكومية		
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	ضمان التزام الأردن بمجابهة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ضمان التزام الأردن بإعداد التقارير الدورية الخاصة بالاتفاقية	المشاركة في اعداد تقارير سيداو الدورية
الوزارات والمؤسسات الحكومية	الوزارات والمؤسسات الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتقييم مدى استجابة السياسات والبرامج لاحتياجات كل من الرجل والمرأة، ومدى تحقيقها للعدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.	متابعة السياسات والبرامج المستجيبة للجندر
الوزارات والمؤسسات الحكومية الجهات المانحة	الوزارات والمؤسسات الحكومية الجهات المانحة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم المعلومات والبيانات من أجل صياغة سياسات تهدف إلى توسيع الطبقة الوسطى وحمايتها من الانكماش في المملكة.	متابعة سلسلة دراسات الطبقة الوسطى
الوزارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي دائرة الإحصاءات العامة	رئاسة الوزراء والوزارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي دائرة الإحصاءات العامة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم المعلومات والبيانات والمؤشرات حول الفقر من اجل تمكين الجهات المعنية ذات العلاقة من	إعداد دراسات دورية حول اتجاهات الفقر في المملكة وعلى
الوزارات دائرة الإحصاءات	رئاسة الوزراء والوزارات		

مستوى المحافظات والأقضية	صياغة السياسات المناسبة وتقييم التقدم المحرز عبر فترات زمنية منتظمة تجاه تخفيض نسب الفقر وحدة الفقر في المناطق والأقضية المختلفة.	دائرة الإحصاءات العامة	العامة
دراسة نوعية الحياة (QLI)	تهدف هذه الخدمة إلى تحديد الفئات المحرومة وتوزيعها جغرافياً على مناطق المملكة، إضافة إلى صياغة الإجراءات والسياسات المتعلقة بحماية هذه الفئة والحيلولة دون توسعها.	رئاسة الوزراء والوزارات دائرة الإحصاءات العامة	الوزارات دائرة الإحصاءات العامة UNDP
العمل على متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل	متابعة العمل على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وضمان تنفيذ خطتها التنفيذية.	الوزارات والمؤسسات المعنية	الوزارات والمؤسسات المعنية
إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وبرنامجها التنفيذي	يهدف هذا النشاط إلى إعداد استراتيجية مرفقة لخطة تنفيذية واضحة تعمل على الوصول إلى العائلات الفقيرة حسب احتياجاتهم.	الوزارات والمؤسسات المعنية	الوزارات والمؤسسات المعنية UNDP
إعداد دراسة القطاع غير الرسمي	تهدف هذه الخدمة إلى قياس حجم العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الوطني، وتحديد النشاطات الاقتصادية التي تعمل فيها العمالة غير الرسمية.	رئاسة الوزراء وزارة العمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي	UNDP المجلس الاقتصادي والاجتماعي
بناء وتحديث جداول المدخلات والمخرجات	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأردني وبناء التطبيقات الاقتصادية المبنية عليها.	رئاسة الوزراء والوزارات	الوزارات دائرة الإحصاءات

الإنجازات:

الاقتصاد الوطني

تتضمن إنجازات الوزارة في مجال الاقتصاد الوطني ما يلي:

- دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة والتشريعات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، التي يتم تشريعها أو تعديلها وبيان أثرها على سير خطط التنمية وعلى الاقتصاد المحلي.
- مراجعة ومتابعة التقارير الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات المحلية والدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات للخروج بتوصيات حول السياسات الاقتصادية القائمة واقتراح سياسات جديدة من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني.
- متابعة المؤشرات وإعداد الدراسات والتقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي لتوضيح التطورات الاقتصادية لتطوير السياسات المتعلقة بالقطاع الحقيقي والنقدي والمالي والقطاع الخارجي:
- إعداد تقرير أبرز تطورات الاقتصاد الوطني بشكل ربعي ومن ثم تراكمي.
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (Main Economic Indicators) وتحديث بشكل دوري.
- مراقبة البعثات من المؤسسات الدولية وخصوصاً البنك الدولي، ومن هذه البعثات:
 - بعثة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (برنامج التنمية الشامل).
- مراجعة البيانات الواردة من دائرة الإحصاءات العامة، وإصدار تقارير حولها كالتجارة الخارجية، والأرقام القياسية للأسعار والكميات، إضافة إلى معدلات التضخم، وتطورات بيانات الناتج المحلي الإجمالي.
- المشاركة في إعداد وتحديث مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الاجتماعية ضمن لوحة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (Dashboard).
- المشاركة في اللجان الفنية المختلفة.
- إبداء الرأي في المواضيع التي يتم عرضها على لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

النوع الاجتماعي

يهدف دمج النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مأسسة منهجية النوع الاجتماعي ضمن السياسات والبرامج التنموية في الأردن، وتطوير القدرة المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي والشركاء في

مجال دمج النوع الاجتماعي، وتوجيه اهتمامات الجهات المانحة للقضايا الملحة على المستوى الوطني في مجال تمكين المرأة.

وفي عام ٢٠١٢ كانت أبرز النشاطات والإنجازات على النحو التالي:

- متابعة العمل مع لجنة "الجندر في المتابعة والتقييم" والمكونة من أعضاء من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، وذلك بهدف بناء وتفعيل نظام قادر على متابعة وقياس أثر السياسات والبرامج التنموية على العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- الاستمرارية في برامج بناء قدرات موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي من مختلف المراكز الوظيفية في مفهوم النوع الاجتماعي وأهميته كمدخل تنموي، ويتم الآن اتباع خطة عمل لتقديم التدريب سنويا للموظفين الجدد، وقد بلغت نسبة الموظفين الذين تلقوا التدريب منذ عام ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٢ ما نسبته ٧٠% من موظفي وموظفات الوزارة .
- تم تأسيس قاعدة بيانات إلكترونية حول الممولين والمانحين في مشاريع الجندر والمرأة؛ وقد تم نشر تلك القاعدة إلكترونيا على موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وذلك كي تكون مرجعية موحدة لتوفير البيانات للمانحين والمؤسسات الوطنية. ومن المتوقع أن تساهم تلك البيانات بتحديد الأولويات في القضايا والمحافظات التي يجب التركيز عليها في المشاريع الخاصة بالمرأة وتمكينها؛ كما ستوجه الجهات المانحة بالأولويات الوطنية.
- تم الانتهاء من إعداد دراسة تحليلية في الجندر وقطاع تمويل المشاريع الصغيرة .
- تم الانتهاء من إعداد دليل إرشادي في المتابعة والتقييم من منظور جنسري.

الإنذار المبكر

تم إعداد توقعات سنوية لأهم متغيرات الاقتصاد الكلي الأردني للقطاعات الأربعة (الحقيقي، النقدي، الخارجي، المالي) من خلال إعادة تطبيق نموذجي الانحدار الذاتي ذا المتجه (VAR Model) ونموذج الانحدار الذاتي ذا الأوساط المتحركة المتكاملة (ARIMA Model) وبشكل ربعي، وتنفيذ عدد من السيناريوهات لوضع صانعي السياسات ومتخذي القرار بالاتجاهات المحتملة مستقبلا، وتجدر الإشارة إلى أنه يتم مشاركة هذه التوقعات بشكل دوري مع كل من البنك المركزي الأردني ووزارة المالية للحصول على التغذية الراجعة وبيان آرائهم حولها لأخذها بعين الاعتبار.

تم إعادة تطبيق نظام الإنذار المبكر للقطاع المالي، والذي يقوم بمراقبة أداء أهم المؤشرات الاقتصادية لبيان احتمالية وجود خطر ما في المستقبل القريب من خلال مقارنة القيمة الفعلية للمتغير بقيمته الحرجة وبشكل ربعي.

تم تحديث قاعدة البيانات بشكل دوري، والتي تضم أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الأربعة، القطاع المالي والقطاع النقدي والقطاع الخارجي والقطاع الحقيقي.

إنجاز عدد من الدراسات التي تناولت مواضيع اقتصادية عصرية وهامة، تعكس في طابعها آخر تطورات الاقتصاد الأردني، والتي تتضمن توصيات لصانع القرار، مثل أثر ارتفاع الاسعار العالمية للنفط والقمح على أداء المالية العامة في الأردن.

مراجعة ومتابعة التقارير ذات النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي ودول الشرق الأوسط الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن هذه التقارير:

- الاستقرار المالي العالمي
- آفاق الاقتصاد العالمي
- مراقبة المالية العامة
- تقرير بعثة صندوق النقد عن الأردن
- المشاركة في اللجان الفنية لإعداد الخطط التنموية الاقتصادية من خلال المشاركة في اللجنة الفنية لتحديثات الأجندة الوطنية وبالتحديد القطاع النقدي.
- إبداء الرأي في التطورات الخاصة بلجنة التنمية الاقتصادية.

قسم التنافسية

نظراً لتراجع مرتبة الأردن في أغلب التقارير والمؤشرات الدولية تم تشكيل لجنة مكونة من ممثلين ٢٥ جهة حكومية وخاصة برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث خلصت اجتماعات هذه اللجنة إلى تشكيل أربع لجان فرعية اعتماداً على المحاور الواردة في التقارير الدولية كل حسب اختصاصه، وهذه اللجان هي لجنة محور بيئة الأعمال والاستثمار، ولجنة محور السياسات المالية والنقدية، ولجنة محور التعليم العالي، والعمل،

والبحث والتطوير، ولجنة محور التعليم والصحة. بحيث قامت كل لجنة بدراسة المؤشرات والتقارير الدولية وتحليل أداء الأردن فيها، كما تم توزيع مصفوفة إجراءات على الجهات المشاركة لتعبئتها واقتراح الإجراءات التي ستؤثر إيجابياً على وضع الأردن في المحاور والمؤشرات ذات الصلة بمجال عملهم. تم جمع ومراجعة كافة التوصيات والإجراءات المقترحة من قبل الجهات المشاركة وإعداد المسودة الأولى لخارطة طريق متكاملة ليتم تنفيذها خلال السنة الحالية وذلك لرفع مستوى الأردن في المؤشرات والتقارير الدولية. ومن ثم تم عقد ورشة عمل مكثفة للقطاع الخاص وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبرنامج التنمية الاقتصادية (SABEQ) لمناقشة المسودة الأولى من خارطة الطريق لتحسين مرتبة الأردن في التقارير العالمية مع قادة الرأي من القطاع الخاص وممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي وخبراء اقتصاديين وأساتذة جامعات للخروج بخارطة طريق عملية تعكس آراء وتطلعات كافة الأطراف المعنية بتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وقد تمت متابعة وتحديث ما تم إنجازه من الإجراءات المقترحة ضمن خارطة الطريق وعلى مرحلتين.

وضمن سياق تنفيذ التوصيات المقترحة ضمن خارطة الطريق المذكورة أعلاه، قام الفريق الوطني للتنافسية وبالتعاون مع خبراء من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) العمل مع كل من دائرة مراقبة الشركات وأمانة عمان الكبرى والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على تنفيذ أهم التوصيات ضمن محور بيئة الأعمال والاستثمار لتحسين مرتبة وأداء الأردن في مؤشري البدء بالعمل التجاري والتعامل مع تراخيص البناء الواردين في تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business Report) خلال ٢٠١١، واللذان يعتبران من أهم المؤشرات والتقارير التي تقيم سهولة إنشاء وممارسة الأعمال في الدول المشاركة في التقرير ومقارنتها مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. ويمكن تلخيص أهم ما تم إنجازه خلال هذه المبادرة بما يلي:

- قامت دائرة مراقبة الشركات باختصار خطوات تسجيل الشركات بمختلف أنواعها وتخفيض رأس المال للشركات محدودة المسؤولية إلى دينار أردني واحد حيث كان قد خُفض سابقاً من ٣٠ ألف دينار أردني الى ألف دينار أردني.
- أمانة عمان الكبرى بتسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على رخص المهن لأغراض البدء وممارسة الأنشطة التجارية. هذا بالإضافة إلى تبسط الأمور الإدارية للمستثمرين عند استخراج رخص البناء.

- تم التفاهم بين أمانة عمان الكبرى والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على تبادل معلومات حول الشركات والأعمال مباشرة بدون طلب ذلك من المستثمرين.

من ناحية أخرى، تبنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال الفريق الوطني للتنافسية وبالتنسيق مع برنامج التنمية الاقتصادية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وخبراء محليين مبادرة دراسة التشريعات باستخدام أداة (المقصلة التشريعية) والتي تعتبر منهجية جديدة لمراجعة التشريعات والقوانين. حيث شكلت لجنة توجيهية مكونة من القطاع العام والخاص، وتم العمل ضمن هذا الإطار مع ثلاث لجان فنية تتضمن المؤسسات الحكومية المعنية وممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص والتي تُعنى بتعديل القوانين والأنظمة الحاكمة للمحاور التالية وليس فقط تبسيط الإجراءات إدارياً:

- إجراءات وتكاليف تراخيص البناء
- قوانين وإجراءات رخص المهن العامة

بالإضافة إلى السياسات التي تحكم التشاور مع أصحاب العلاقة عند إصدار التشريعات

فكان دور اللجان الفنية يكمن في تنفيذ عملية المقصلة التشريعية وهي الأداة التي استخدمت لدراسة المواضيع المختلفة في مجالات إجراءات تراخيص المهن، وتراخيص البناء وذلك من أجل إزالة التشريعات والأنظمة غير الفعالة وتبسيط العديد منها في فترة وجيزة وتكلفة منخفضة. هذا ويؤدي إلى نجاح مبادرة المقصلة التشريعية إلى تخفيض تكاليف ومخاطر ممارسة الأعمال التجارية في الاقتصاد الوطني، وتحسين القدرة على المنافسة، والاستثمار، وخلق فرص عمل. كما وتساهم المقصلة التشريعية في عملية الإصلاح السياسي عبر تعزيز شفافية الإصلاح التشريعي مع المحافظة على الأهداف العامة المرجوة مثل معايير السلامة في البناء وشروط التنظيم. فكانت اتجاهات اللجنة الفنية تتمركز حول أهمية إعادة النظر في توقيت التفتيش والمتطلبات المفروضة الغير ضرورية. فكانت أهم الإصلاحات تتمركز حول تغيير منهجية الموافقة على رخص المهن ورخص الإنشاءات بناءً على المخاطر المترتبة عن النشاط التجاري أو نوع البناء. كما عملت اللجنة الفنية الثالثة على بحث ومراجعة عملية سن السياسات والقوانين الحالية، وتوصلت اللجنة من خلال

نقاشاتها إلى نموذج واضح وفعال مبني على أساس أفضل الممارسات في الجهات المعنية ويعزز قيم الشفافية والاستقرار السياسي من خلال التشاور مع أصحاب العلاقة عند إصدار التشريعات ورسم السياسات.

تم إصدار تقرير التنافسية الوطني الثالث بالتعاون مع وزارة النقل والهيئات التابعة لها ووزارة الصناعة والتجارة، بحيث يتناول التقرير دراسة قطاع النقل بمكوناته المختلفة (نقل البضائع، نقل الركاب الداخلي ونقل الركاب الخارجي) وذلك لتقييم القدرة التنافسية للقطاعات ومقارنتها بالممارسات الفضلى العالمية وضمن دول المنطقة والوقوف على المعوقات التي تؤثر سلباً على تطور القطاعات والوصول إلى توصيات عملية للحد من هذه المعوقات بالمشاركة مع قادة الرأي في تلك القطاعات والتنسيق مع الجهات الرسمية الناضمة لهذه القطاعات المدروسة.

الاستمرار في تحديث البيانات لموقع المرصد الوطني لدراسة التنافسية (www.jnco.gov.jo) بشكل مستمر حيث يشكل الموقع النافذة التعريفية بالمرصد الوطني للتنافسية من جهة، ويعتبر مصدراً للدراسات والمعلومات القطاعية المعدة من قبل فريق التنافسية لتخدم كل المعنيين في القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

تم إرسال الاستثمارات الخاصة بتقرير التنافسية العالمي/ المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تمت تعبئتها وفقاً للشروط المرجعية للمنتدى . حيث تم التعاون مع جهات رسمية من القطاع الخاص كغرف التجارة والصناعة وجمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية البنوك وغيرها وعقد ورشة عمل لتوزيع الاستثمارات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي على القطاع الخاص وذلك للتأكد من موضوعية وحيادية إجابة قادة الرأي وممثلي القطاع الخاص على أسئلة الاستثمارات الأمر الذي يضمن مشاركة الأردن في التقارير والمؤشرات الدولية الصادرة عن المنتدى والحصول على مرتبة تعكس الأداء الحقيقي للاقتصاد الأردني.

تم تزويد معهد التنمية الإدارية (IMD) بالإحصاءات والاستثمارات الخاصة به والتي تمت عملية تعبئتها وفقاً للشروط الفنية الخاصة بالمعهد وبالتعاون أيضاً مع الجهات ممثلة لشرائح مختلفة من القطاع الخاص.

يتم الإعداد لتوزيع استثمارات معهد التنمية الإدارية والمنتدى الاقتصادي العالمي للعام القادم.

تمت متابعة جميع التقارير التي صدرت عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد التنمية الإدارية خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ وإعداد وتعميم التقارير التحليلية لمرتبة الأردن فيها على الجهات المعني، حيث تضمنت التقارير التالية:

- تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٠-٢٠١١
- تقرير التنافسية لقطاع السياحة والسفر ٢٠١٠
- تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٠-٢٠١١
- تقرير تمكين التجارة الدولية للعام ٢٠٠٩
- تقرير فجوة النوع الاجتماعي ٢٠١٠
- تقرير التنمية المالية ٢٠١٠
- الكتاب السنوي للتنافسية العالمية ٢٠١٠

الدراسات الاجتماعية

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وخطتها التنفيذية.
- إطلاق دراسة الطبقة الوسطى بناء على بيانات ٢٠١٠ والتي بينت ان حجم الطبقة الوسطى هو ٢٩% من مجموع السكان، وتبين أن الطبقة المعرضة للفقر وهي الطبقة ما دون الوسطى بلغت ٤٨.٤%.
- الانتهاء من العمل على تقرير الفقر التحليلي الذي تم من خلاله اطلاق أرقام الفقر ٢٠١٠، حيث بلغت نسبة الفقر ١٤.٤% وبلغ خط الفقر ٨١٣.٧. إضافة إلى ذلك بين التقرير آلية احتساب خط ونسبة الفقر حسب المنهجية الجديدة التي اتبعت. تم ايضا توضيح منهجية تحديد جيوب الفقر لعام ٢٠١٠.
- الانتهاء من العمل على الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر مع النسخة الأولية من خطة عملها. تم العمل على الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ٢٠١٣-٢٠٢٠ بالتعاون مع جميع الجهات المعنية وبطريقة تشاركية. كما تم العمل ايضا على الحاق الاستراتيجية بخطة عمل مفصلة (نسخة أولية)، قابلة للتطبيق بحضور ومشاركة الجهات التي ستقوم على تنفيذ هذه الخطة.

- تم اطلاق دراسة نوعية الحياة والتي بينت نوعية الحياة على خمس ميادين (صحة، تعليم، مسكن، بيئة المسكن والوضع الاقتصادي). تهدف هذه الدراسة وهي فريدة بنوعها في الأردن الى توجيه السياسات حسب الاحتياجات المحددة حسب الميادين حسب المحافظة.
- الانتهاء من العمل على الدراسة البانورامية للاقتصاد غير الرسمي في الأردن والتي بنيت على الدراسة التي اطلقت في ٢٠١١ لقياس القطاع غير الرسمي. وقد عملت الدراسة على الربط بين النشاطات الاقتصادية التي يعمل فيها الاقتصاد غير الرسمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في هذه النشاطات، كما ركزت الدراسة على إظهار خصائص الشباب والمرأة العاملين في القطاع غير الرسمي.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من تحديث جداول مدخلات ومخرجات ٢٠٠٦.

التنمية المستدامة:

- الانتهاء من عملية التحضيرات الوطنية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو ٢٠+) والتي شارك بها ٨٢ خبير وطني من ٣٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية، توزعت على ست لجان قطاعية هي (الطاقة، والمياه، والزراعة، والصناعة، والبيئة المعيشية، والبنية التحتية) وتم الخروج خلالها بتقرير يتضمن المواقف القطاعية والموقف الوطني العام من القضايا الرئيسية المطروحة على جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- المشاركة في لجان العمل الإقليمية التشاورية والتحضيرات الإقليمية التي قامت بها كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجامعة الدول العربية.
- المشاركة في الجهود التي قادتها منظمة الأمم المتحدة لبلورة توافق عالمي في الرأي حول مجمل القضايا ذات الصلة بموضوعات التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- المساهمة في صياغة وبناء وبلورة موقف عربي موحد حول سبل تحقيق التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر في اطار التحضيرات الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- عقد اجتماعين للجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة، بهدف اتخاذ القرارات المناسبة بما يخص التحضيرات الوطنية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإقرار التقارير التي تم إعدادها حول نتائج مشاورات الوطنية في هذا الشأن والموقف الوطني الموحد الذي تم اعتماده لغايات تقديمه خلال اجتماعات ذلك المؤتمر.

- المشاركة في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في البرازيل خلال شهر حزيران من عام ٢٠١٢ وذلك ضمن الوفد الأردني الذي شكل بقرار من مجلس الوزراء برئاسة معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية معالي وزير البيئة وممثل عن وزارة الطاقة وممثل عن وزارة الخارجية.
- إعداد تقرير، ورفعته إلى مجلس الوزراء، حول نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو ٢٠+)، متضمنًا الجهود التي بذلت على الصعيد الوطني في هذا المجال.
- المساهمة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لبلورة أهداف عالمية للتنمية المستدامة، في إطار متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الأخير للتنمية المستدامة.
- المساهمة في استكمال التقرير الأول في المملكة حول دليل نوعية الحياة.
- المساهمة في عملية المشاورات الوطنية الخاصة باستراتيجية مكافحة الفقر.
- متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للفرصة السكانية في المملكة بالتعاون مع المجلس الأعلى للسكان.

رابعاً: في مجال التعاون الدولي:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهات المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إيجاد مصادر تمويلية لطلبات التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى البحث المستمر عن مصادر ونوافذ تمويلية لطلبات تمويل البرامج والمشاريع الواردة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتنسيق عملية التمويل بحيث تتماشى مع التوجهات والأولويات التنموية والوطنية. وكذلك عملية توفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ودعم مباشر للخزينة العامة بالإضافة إلى المساعدات الفنية للبرامج	الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	الدول والجهات المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية

		والمشاريع ذات الأولوية في القطاعات الحيوية المختلفة.	
الدول المانحة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التعليم العالي		تهدف هذه الخدمة إلى تحضير وإعداد وتوقيع الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وحكومات الدول الأخرى، وكذلك توقيع البرامج التنفيذية لهذه الاتفاقيات لتفعيلها وإدخالها حيز النفاذ ليصار إلى الاستفادة من مضمون الاتفاقيات من كلا الطرفين في تبادل التعاون في المجالات المنفق عليها.	تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثقافية والعلمية
الدول المانحة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التعليم العالي، ديوان الخدمة المدنية، الجامعات	العاملون في الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية الترشيح لحضور أو المشاركة في أية دورات أو بعثات خارجية واردة إلى قسم التعاون العلمي والثقافي في الوزارة، بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من الدورات الخارجية والمنح الدراسية المقدمة في بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية لموظفي القطاع العام في مختلف المجالات	ضبط عملية الترشيح للدورات والبعثات

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهات المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
<p>التوعية باتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى تمكين المؤسسات والوزارات الحكومية والقطاع الخاص من الحصول على المعلومات المتعلقة باتفاقية الشراكة الأردنية/الأوروبية وخطة العمل الأردنية/الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار، وكذلك التعرف على مجالات التعاون المختلفة في القطاعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك مع الجانب الأوروبي.</p>	<p>الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص</p>	<p>بعثة المفوضية الأوروبية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات والمؤسسات الحكومية</p>
<p>دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى دعم المؤسسات والوزارات الحكومية المختلفة ومساعدتها على الإيفاء بالتزامات المملكة ضمن اتفاقية الشراكة الأردنية/الأوروبية وخطة العمل الأردنية/الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار، وذلك عن طريق توفير مشاريع التوأمة والدعم الفني، إضافة لتوفير الممكن من الأجهزة والمعدات لتلك المؤسسات.</p>	<p>الجهات الحكومية المرتبط عملها بتنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار</p>	<p>المفوضية الأوروبية والمؤسسات النظرية في دول الاتحاد، الشركات الاستشارية العالمية والمحلية، مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني</p>
<p>تعظيم الاستفادة من الدعم المقدم من خلال</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من خلال الجهات المانحة ومؤسسات التمويل</p>	<p>الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير</p>	<p>الجهات المانحة</p>

الجهات المانحة والمنظمات ومؤسسات التمويل الدولية (منظمات الأمم المتحدة، الصناديق العربية والإسلامية، مؤسسات التمويل الأوروبية والبنك الدولي)	وتوجيه هذا الدعم نحو الأولويات التنموية	الحكومية منظمات خاصة ذات علاقة ببرامج الأمم المتحدة	ومؤسسات التمويل الدولية، المنظمات الأمم المتحدة، الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني
--	---	--	---

الانجازات:

حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام ٢٠١٢

بلغ حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن من (منح وقروض الميسرة) والملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والمؤسسات التمويلية خلال عام ٢٠١٢ ما مجموعه (٣٠٥١.٤ مليون دولار)، حيث بلغت قيمة المنح الملتزم بها ما مجموعه (٢١٠٩.١ مليون دولار) بما في ذلك المساعدات (التي تم توقيع اتفاقياتها حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١) مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ضمن منحة مجلس التعاون الخليجي، فيما بلغت القروض الميسرة المتعاقد عليها (٩٤٢.٣ مليون دولار). وفيما يلي ملخص عن حجم ونوعية هذه المساعدات:

مليون دولار

المنح	القيمة
منح موجهة لدعم الموازنة العامة	٣٦٦.٧٤
منح موجهة لدعم أولويات ومشاريع تنموية	٣٠٠.٤
منح دول مجلس التعاون الخليجي الموجهة لتمويل مشاريع تنموية (٢٠١٦-٢٠١٢)	١٤٤١.٩٦
المجموع	٢١٠٩.١
القروض الميسرة	القيمة
قروض ميسرة موجهة لدعم الموازنة العامة	٥٩٩
قروض ميسرة موجهة لدعم أولويات ومشاريع تنموية	١٨٢.٨
قروض ميسرة موجهة لدعم أولويات ومشاريع تنموية مكفولة من الحكومة الاردنية	١٦٠.٥
المجموع	942.3
المجموع الكلي	٣٠٥١.٤

المساعدات الخارجية الملتزم بها لعام ٢٠١٢ حسب الجهة المانحة

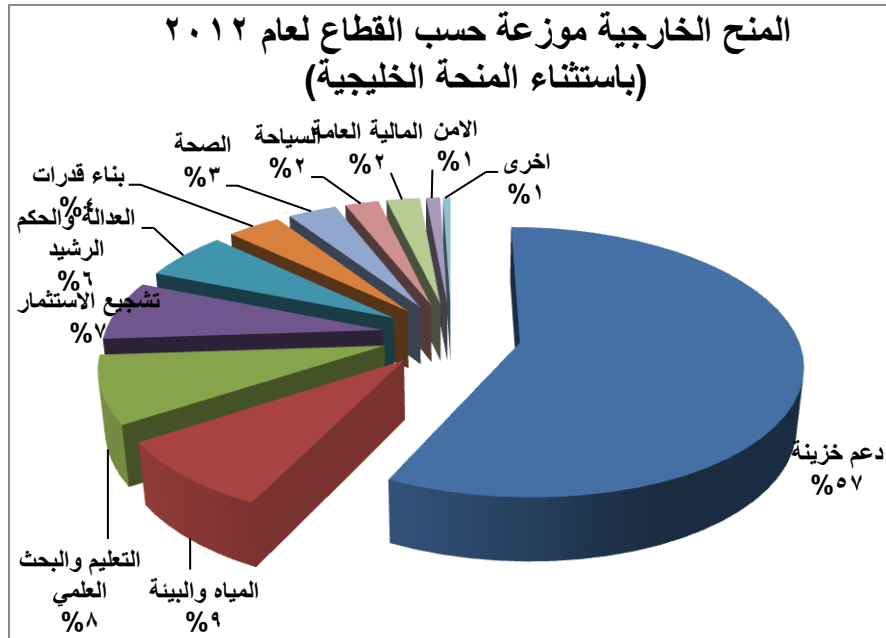
مليون دولار

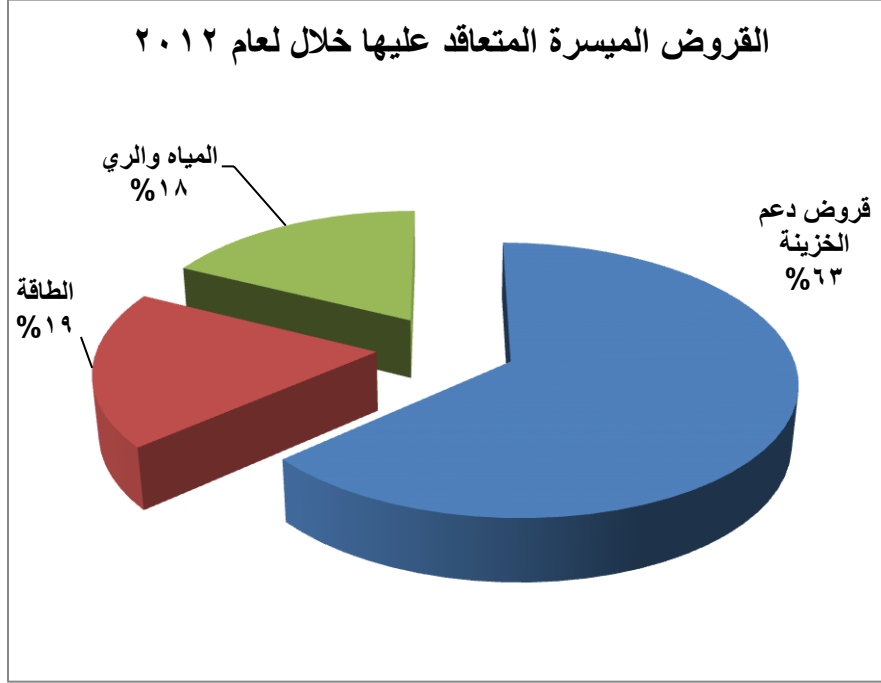
الجهة المانحة	المنح	القروض الميسرة	المجموع
الولايات المتحدة الامريكية	472.02	—	472.02
اليابان	10	156	166
الاتحاد الاوروبي	135.88	—	135.88
الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي	1.8	107	108.8

الجهة المانحة	المنح	القروض الميسرة	المجموع
البنك الاسلامي للتنمية	0.15	—	0.15
فرنسا	2.048	280.4	282.448
كندا	5.3	—	5.3
البنك الدولي	0.75	250	250.75
سويسرا	5.426	—	5.426
المانيا	22.76	95.4	118.16
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	0.712	—	0.712
منظمة الامم المتحدة للطفولة (UNICEF)	2.01	—	2.01
برنامج الامم المتحدة للمرأة (UN Women)	0.06	—	0.06
منظمة الصحة العالمية (WHO)	0.209	—	0.209
مرفق البيئة العالمي (GEF)	4.743	—	4.743
بنك الاستثمار الاوروبي	0.643	—	0.643
برنامج الامم المتحدة الانمائي	1.117	—	1.117
الصندوق الكويتي للتنمية	954.96	53.5	1008.46
الصندوق السعودي للتنمية	487	—	487
صندوق التحول للشرق الأوسط وشمال	١.٥٤٥	—	١.٥٤٥

الجهة المانحة	المنح	القروض الميسرة	المجموع
افريقيا/ مبادرة شراكة دوفيل			
المجموع	٢١٠٩.١	٩٤٢.٣	٣٠٥١.٤

المساعدات الخارجية لعام ٢٠١٢ موزعة حسب القطاع





الدعم الفني وبرامج التدريب

في إطار الجهود التي تقوم بها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف تعزيز وتطوير علاقات التعاون العلمي والثقافي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة، وبهدف تنمية وتطوير الموارد البشرية وبناء ورفع القدرات المؤسسية، فان الوزارة عملت خلال العام 2012 على إنجاز وتوفير ما يلي:

البرامج التدريبية :

- **برامج المنح التدريبية التي تقدمها الدول المانحة ضمن برامجها للتعاون الفني والاقتصادي:**
وهي تلك البرامج التي تقدم كمساعدات فنية للدول النامية في مختلف المجالات، والتي يعتمد القبول فيها على أسس تنافسية ما بين مرشحي الدول المدعوة للمشاركة، وفي إطار هذا النوع من البرامج يتم ترشيح (١-٣) للمنافسة على المشاركة في البرنامج التدريبي الواحد، ويتم عادةً قبول مرشح واحد على كل برنامج تدريبي، وضمن هذا النوع من البرامج قامت الوزارة بترشيح ما يزيد على (٤٥٠) موظفاً ممن تنطبق عليهم شروط المشاركة فقط، وتم قبول وإيفاد ما مجموعه (٢٤٠) موظفاً من مختلف الوزارات والمؤسسات، للمشاركة في دورات تدريبية، وورش عمل، وحلقات دراسية وتدريبية في مجالات المياه، والطاقة، والبيئة، والصحة، والزراعة، والتعليم، والإدارة العامة، والاقتصاد،

والاستثمار، والتجارة والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، المسح الجغرافي، التخطيط الحضري، والتنمية الاجتماعية والاحتياجات الخاصة.

- **البرامج التدريبية المخصصة للأردن:** وهي البرامج التي تقدم للأردن كمساعدات فنية في اطار علاقاته الثنائية مع بعض الجهات المانحة والصديقة كاليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، وهولندا والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، وبموجب هذا النوع من البرامج يتم تخصيص عدد من البرامج التدريبية لمشاركين من الأردن فقط، وتقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق والتفاوض مع هذه الجهات لاختيار مجالات التدريب وفقاً للاحتياجات التدريبية لموظفي القطاع العام بهدف تمكينهم ورفع قدراتهم المؤسسية في مجالات محددة، حيث تم خلال هذا العام إيفاد ما مجموعه (١١٧) موظفاً من مختلف المؤسسات والوزارات الأردنية للمشاركة في (٩) برامج تدريبية عقدت في الدول المذكورة أعلاه في مجالات: استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وسياسات التدريب المهني، وسياسات تكنولوجيا المعلومات للقادة الشباب، والتشريع، وإدارة العدل، والشؤون الاجتماعية وسياسات التشغيل، والإدارة المائية، والسياسات الصناعية والمنافسة، بالإضافة إلى تدريب عدد من كوادر مديرية الأمن العام على استخدام كاميرات المراقبة التلفزيونية .

- **مشاريع التوأمة ضمن برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** تم خلال العام ٢٠١٢ التحضير لتسعة مشاريع توأمة جديدة في مختلف القطاعات ذات الأولوية وحسب خطة عمل الأردنية- الأوروبية المتفق عليها، حيث يتم من خلال آلية التوأمة توفير خبراء من القطاع العام في دول الاتحاد الأوروبي للمساهمة في تطوير الهياكل المؤسسية والإجراءات في المؤسسات الحكومية الأردنية المستفيدة، وتدريب الموظفين الأردنيين وإطلاعهم على أفضل الممارسات الأوروبية في مجالات عملهم، كما تتيح هذه الآلية إقامة شراكات طويلة الأمد بين المؤسسات الحكومية الأردنية ونظيراتها في دول الاتحاد بما يضمن استمرارية التعاون بعد نهاية المشاريع، حيث تضم هذه المشاريع ما يلي:

القيمة (مليون يورو)	اسم المشروع
0.95	بناء القدرة المؤسسية للمعهد المروري/مديرية الأمن العام في مجال السلامة المرورية.
0.90	بناء القدرة المؤسسية لإدارة البحث الجنائي/وحدة مكافحة الجريمة الإلكترونية.
1.1	بناء القدرة المؤسسية لمركز التدريب وحقوق الإنسان/المديرية العامة لقوات الدرك.
١.٣	بناء القدرة المؤسسية لهيئة تنظيم الطيران المدني.
1.0	بناء القدرة المؤسسية لوزارة التنمية الاجتماعية في مجال الحماية الاجتماعية.
1.7	بناء القدرة المؤسسية لشركة الكهرباء الوطنية.
1.1	بناء القدرة المؤسسية لوزارة السياحة والآثار.
1.2	بناء القدرة المؤسسية لدائرة الإحصاءات العامة في مجالات العينات والحسابات القومية.
1.2	بناء القدرة المؤسسية لديوان المحاسبة في مجالات تدقيق الدين العام والبنك المركزي.

أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي (TAIEX) مع الاتحاد الأوروبي:

استفاد الأردن من أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي TAIEX خلال العام ٢٠١٢، وهي أداة دعم فني قصيرة الأجل طورها الاتحاد الأوروبي للمساعدة في تطوير التشريعات والإجراءات، وذلك من خلال إيفاد موظفي الحكومة في زيارات دراسية قصيرة إلى المفوضية الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي للاطلاع على أفضل الممارسات الأوروبية في مختلف المجالات ذات العلاقة بتنفيذ اتفاقية الشراكة وخطة العمل المشتركة

لسياسة الجوار، بالإضافة لاستضافة خبراء أوروبيين في ورشات عمل متخصصة محلية وإقليمية لمشاركة خبراتهم مع الجهات الحكومية، وكذلك تنظيم ورش عمل إقليمية للقضايا ذات الاهتمام المشترك بين الأردن ودول الجوار، حيث بلغ عدد الزيارات الدراسية التي تم طلب تنفيذها خلال هذا العام 5 زيارة، و4 بعثة خبراء، 11 ورشة عمل إقليمية وورشة عمل محلية حيث تم تنفيذ معظمها، وسيتم استكمال ما تبقى خلال العام القادم، حيث كانت وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة، وزارة العدل، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية، وهيئة الأوراق المالية، ودائرة الإحصاءات العامة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، ومديرية الأمن العام، دائرة الجمارك، وديوان المظالم، أهم المؤسسات المستفيدة.

المنح والبعثات الدراسية:

برامج المنح الدراسية (ماجستير، ودكتوراه وأبحاث ما بعد الدكتوراه) المقدمة من مختلف الجهات المانحة كالبنك الإسلامي للتنمية، البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة اليابانية، ألمانيا، وهولندا، وكوريا، والصين، وبروناي دار السلام، وإيطاليا وماليزيا: والتي هي عبارة عن برامج مساعدات تقدم للدول النامية بشكل عام، ويعتمد القبول في هذه البرامج على أسس تنافسية ما بين مرشحي مختلف الدول، وفي إطار هذا النوع من البرامج قامت الوزارة بترشيح 36 موظفاً من مختلف المؤسسات والجامعات حيث تم قبول (12) مرشحاً لاستكمال دراساتهم العليا.

اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي:

بهدف تعزيز علاقات التعاون العلمي والثقافي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة في مجالات (التعليم والتعليم العالي، الثقافة والفنون، السياحة والآثار، التنمية الاجتماعية، الإعلام والاتصال والرياضة والشباب) تقوم الوزارة بأبرام الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها والعمل على تجديدها، حيث تم خلال هذا العام الانتهاء من إعداد (12) مسودة برنامجاً للتعاون العلمي والثقافي للسنوات (2013-2015) مع كلٍ من (البحرين، عمان، ايران، باكستان، بولندا، تشيلي، اليونان، جمهورية تشيك، تايلان، رومانيا، أنزيبجان، قبرص، وروسيا الاتحادية، كوريا الجنوبية، والمغرب و جمهورية نيجيريا الاتحادية)، ويجري التنسيق للاتفاق على المواعيد والأماكن المناسبة لتوقيعها خلال عام 2013.

خامساً: في مجال البرامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
<p>تمويل تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مشاريع وانشطة واحتياجات ملحة وذات اولوية في المحافظات مع التركيز على المناطق الفقيرة - تحسين البيئة التعليمية في المدارس - مشروع تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات 	<p>تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المناخ والظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة من خلال تطوير البنى التحتية في المناطق المستهدفة</p>	<p>التجمعات المحلية في مختلف المحافظات</p>	<p>كافة الوزارات المعنية بتنفيذ مثل هذه المشاريع مثل (وزارة البلديات، وزارة المياه والري، مدارس وزارة التربية والتعليم .. الخ) إضافة إلى دائرة الشؤون الفلسطينية.</p>
<p>تنفيذ وتطوير المشاريع الصغيرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإقراض الصغير والمتوسط 	<p>تهدف هذه المشاريع إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية و إدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة هذه</p>	<p>أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد</p>	<p>الجمعية العلمية الملكية صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسة التدريب المهني.</p>

		المشاريع والتي من شأنها مساعدة الأفراد في المناطق المستهدفة على إنشاء و/أو تطوير وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية	- مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة)
الجمعيات التعاونية، الجمعيات الخيرية والهيئات النسائية والتطوعية، جمعيات المتقاعدين العسكريين.	المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs)	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك عن طريق زيادة الدخل للمجتمع المحلي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل وموفرة لفرص العمل.	الدعم المباشر لهيئات المجتمع المدني: - دعم تمويل مشاريع انتاجية خاصة بجمعيات خيرية وتعاونية

الشركاء في تقديم الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
<p>المنظمات الأهلية غير الحكومية مثل مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات خيرية وتعاونية وهيئات ، البلديات المعنية ، الوزارات المختلفة.</p>	<p>المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs) المجتمعات المحلية في مناطق جيوب الفقر والاسر الفقيرة.</p>	<p>الهدف من تنفيذ مبادرات التنمية المحلية الشاملة هو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المستهدفة من خلال خلق اقتصاديات محلية مستدامة ودعمها لتنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية ودعم البنى الاجتماعية والبنى التحتية الاساسية في المناطق المستهدفة</p>	<p>تنفيذ مشاريع التنمية المحلية المتكاملة في مناطق جيوب الفقر، برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر المبادرات التنموية الشاملة</p>
<p>المجلس الاعلى للشباب، الجامعات المحلية، الاندية الرياضية، جامعة كولومبيا، وزارة التربية والتعليم، مؤسسة المتقاعدين العسكريين، القوات المسلحة الاردنية، صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.</p>	<p>الاندية الرياضية، طلبة الجامعات، المدارس الحكومية، المؤسسات الرسمية العامة والاهلية العاملة في مجال التنمية</p>	<p>توفير وتطوير مختلف الخدمات والمرافق الاجتماعية والثقافية والرياضية اللازمة للشباب في مختلف المحافظات ودعم تهيئتهم للمشاركة في سوق العمل والانتاج</p>	<p>دعم البيئة الشبابية المنتجة</p>

الانجازات:

تم إطلاق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام ٢٠٠٢ وذلك استمراراً لجهد الحكومة الدؤوب في مجال تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين ويكون مكملاً لبرامج الحكومة التنموية الأخرى، وفق منهجية جديدة تسعى لرفع وزيادة الإنتاجية للمواطنين من خلال تكامل الجهود ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأهلية، من خلال ثلاثة مسارات رئيسية هي: مكون الإنتاجية وبناء القدرات والتمويل، مكون البنية التحتية والخدمات الحكومية، مكون تطوير البيئة الشبابية المنتجة، إضافة إلى مشاريع تطوير البنية التحتية والإسكان (حزمة الأمان)، وقد بلغت قيمة اتفاق البرنامج لعام ٢٠١٢ موزعة على المحافظات (١٢.٤٨٣) مليون دينار موزعة كالتالي:

المحور	العاصمة	الزرقاء	البلقاء	مادبا	اربد	جرش	عجلون	المفرق	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة	المجموع
محور الانتاجية وبناء القدرات	1086	791	933	284	1131	441	279	1531	935	402	981	790	9585
محور البنية التيهية والخدمات	82	43	95	43	59	34	32	1209	91	34	73	32	1826
محور البيئة الشبابية المنتجة	110	64	81	62	283	62	62	69	74	69	69	68	1073
المجموع الكلي	1278	898	1109	389	1473	538	373	2809	1099	505	1123	890	12483

وعلى صعيد انجازات البرنامج في عام ٢٠١٢ فقد تم تمويل ودعم (١٤٠٧) مشروعا انتاجيا صغيرا ومتوسطا لهيئات المجتمع المحلي والاسر الفقيرة موزعة على أنشطة البرنامج، وقد حققت هذه المشاريع ما يزيد عن (٢٩٧٠) فرصة عمل في مختلف محافظات المملكة وعلى النحو التالي:

- المشاريع الانتاجية الموجهة لهيئات المجتمع المحلي والمؤسسات التنموية بواقع (١٢٠) مشروعا وفرت (٨٣١) فرصة عمل.
- مشاريع اسرية في مناطق جيوب الفقر بواقع (٢٠٩) مشروعا وبمعدل تمويل حوالي (٥) الاف دينار للمشروع الواحد وفرت (٢٦٣) فرصة عمل.
- القروض الدوارة بواقع (٩٩٢) قرضا للأسر في مناطق جيوب الفقر ويتمويل يتراوح ما بين (٥٠٠-١٥٠٠) دينار وفرت (٥٩٠) فرصة عمل ودخل جديد للمستفيدين.
- الدعم الفني والاستشاري والمتابعة من خلال مراكز تعزيز الانتاجية "ارادة" (٥٠٠) مشروعا وفرت (١٣٠٠) فرصة عمل، منها (٤٠٠) مشروع استفاد من النافذة الاقراضية التي يوفرها صندوق التنمية والتشغيل لتمويل المشاريع الريادية.
- تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية مختلفة في مختلف المحافظات وفي مناطق جيوب الفقر تتعلق بالانتاجية والتشغيل ومسببات الفقر.
- تنفيذ (٢٦٧) مشروع إنتاجي استفاد من آليات التمويل المطورة كالآتي:
- تمويل (٢١٧) مشروع انتاجي في مناطق جيوب الفقر من خلال صندوق التنمية والتشغيل.
- تمويل (٤٥) مشروع انتاجي لهيئة محلية من خلال صندوق التنمية والتشغيل.
- تمويل (٥) مشاريع انتاجية من خلال صندوق التنمية والتشغيل وضمانه من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض.
- بناء قدرات ما لا يقل عن (١٩٠) هيئة محلية لتنفيذ وإدارة مشاريع انتاجية:
- (٤٠) جمعية تعاونية مؤهلة لتنفيذ وإدارة مشاريع انتاجية.
- (100) هيئة محلية مؤهلة لتنفيذ مشاريع انتاجية في مناطق جيوب الفقر من خلال برنامج التمكين.
- (30) هيئة محلية مؤهلة لتنفيذ مشاريع انتاجية في الكرك من خلال مكن المبادرات.
- (١٠) هيئات نسائية مؤهلة لتنفيذ وإدارة مشاريع انتاجية.
- (١٠) جمعيات خيرية مؤهلة لتنفيذ وإدارة مشاريع انتاجية.
- من خلال مسار البيئة الشبابية تدريب ٢٩٠ شخص من العاملين في مجال التنمية وبناء قدرات ٢٠٠٠ طالب جامعي في مجالي بيئة الاعمال والريادة.

تنفيذ ما لا يقل عن (٤٨١) من مشاريع البنية التحتية الخدمية الملحة في المناطق المستهدفة:

- من خلال برنامج التمكين تم تجهيز وصيانة ما لا يقل عن (120) مرفق خدمي في مناطق جيوب الفقر

- من خلال مكون المبادرات تم تجهيز وصيانة ما لا يقل عن (6) مرفق خدمي في محافظة الكرك
- من خلال مكون البيئة الشبابية تم انشاء ما لا يقل عن (10) مرفق شبابي في مختلف مناطق المملكة وتأهيل وصيانة (٤٥) مدرسة من خلال مبادرة مدرستي.
- من خلال مكون البنية التحتية والخدمات الحكومية تم تنفيذ ٥٥ طريق زراعي في مختلف مناطق جيوب الفقر وايصال المياه الى ٧٥ منزلا خارج مناطق حدود التنظيم في ثلاثة تجمعات سكانية تقع ضمن مناطق فقيرة.

- ومن خلال برنامج التمكين مناطق جيوب تم البدء بإنشاء ما لا يقل عن (6) مرفق شبابي في مناطق جيوب الفقر

- ومن خلال برنامج التمكين تم الانتهاء من صيانة ما لا يقل عن (57) منزل في مناطق جيوب الفقر
- ومن خلال برنامج حزمة الامان الاجتماعي تم تأهيل ما لا يقل عن (١٠٧) منزل في ٨ مخيمات في المملكة.

ومن خلال برنامج ارادة ولإدخال مفاهيم وتطبيقات ادارة الجودة الشاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تم ضمان جودة ما لا يقل عن (٨٠) منتج من منتجات المشاريع الغذائية.

و(٥٨) مشروع مطبق لمعايير تحسين الاداء والجودة المحلية والعالمية كالاتي :

- (١٨) مشروعا مطبقا لمعيار pre-ISO.
- (١٨) مشروعا مطبقا لمعيار pre-HACCP.
- (٥) مشروعا مطبقا لمعيار PRE-GLOBAL GAP .
- (٥) مشاريع حاصلة على شهادة ISO .
- (٤) مشاريع حاصلة على شهادة HACCP.
- (٨) مشاريع حاصلة على شهادة GLOBAL GAP .

- تم عقد ما لا يقل عن ١٢ اجتماع ميداني للتعريف بمعايير وشروط تقديم جائزة أفضل مشروع تعاوني وأفضل جمعية تعاونية

حيث تم منح جائزة أفضل مشروع تعاوني ومنح جائزة أفضل جمعية تعاونية في حفل يوم التعاون العالمي.
(مشروع محطة فلترة وتنقية مياه الشرب - جمعية الديرة التعاونية/ محافظة مادبا)



مشروع إنشاء وصيانة مساكن الأسر الفقيرة



مشاريع مكثفة للعمالة والطرق الزراعية



مشاريع البيئة الشبابية - ملعب خُماسي



التوعية والتدريب وبناء القدرات - جلسات



منتجات مشاريع الجمعيات الخيرية - مطرقات وأثواب



مبادرات - تأهيل مدارس رياض أطفال وجمعيات



مشاريع انتاجية للجمعيات التعاونية - بيوت بلاستيكية



مشاريع في مناطق جيوب الفقر - تربية الأغنام

سادساً: في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد دراسة تقييم أثر تواجد العراقيين والسوريين على القطاعات الخدمية والموازنة العامة في المملكة-	الأردنيين العراقيين السوريين	منظمات الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية العامة في مجال دعم العراقيين والسوريين في الأردن الحكومة الأردنية
العمل كسكرتاريا للجنة التنسيق المكلفة بمتابعة المشاريع التي تستهدف العراقيين والسوريين في المملكة ومتابعة قراراتها	الأردنيين العراقيين السوريين	مؤسسات المجتمع المحلي الهيئات الدولية الجهات المانحة العراقيون والسوريين في المملكة
تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية ومراجعة خطط عمل المشاريع الإنسانية المقدمة والتي تستهدف السوريين والعراقيين والفئات الأقل حظاً من الأردنيين، انسجاماً مع السياسة العامة	الأردنيين العراقيين السوريين	العراقيون والسوريين في المملكة الوزارات القطاعية المختلفة

		للحكومة واستنادا الى قانون الجمعيات
UNHCR	العراقيين السوريين	استقبال الشكاوى والملاحظات والاستفسارات من خلال الخط الساخن
المنظمات غير الحكومية	العراقيين	متابعة وتنسيق البرامج التي تهدف الى رفع كفاءة الكوادر العراقية والممولة من المنظمات والهيئات الدولية
الحكومة الأردنية	الأردنيين العراقيين السوريين	متابعة عمل وتنفيذ قرارات لجنة العطاءات الخاصة المكلفة بإجراءات تنفيذ المنح المقدمة للحكومة
الحكومة الأردنية الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) البنك الدولي المنظمة الدولية للهجرة (IOM) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) منظمة الأمم المتحدة للطفولة	الأردنيين العراقيين السوريين	مراجعة البروتوكولات والاتفاقيات المقدمة من الجهات المانحة ومتابعة تنفيذها

(UNICEF) وغيرها		
منظمات الأمم المتحدة سفارات الدول العربية والأجنبية الحكومة الأردنية	الأردنيين السوريين	إعداد وتحديث نداء الإغاثة لطلب المساعدات الدولية الإنسانية لتغطية أثر استضافة السوريين
منظمات الأمم المتحدة سفارات الدول العربية والأجنبية الحكومة الأردنية	الأردنيين العراقيين السوريين	التنسيق وعقد اجتماعات مع الجهات المانحة والمنظمات والهيئات الدولية لطلب المساعدات لدعم الحكومة
منظمات الأمم المتحدة الوزارات القطاعية	الأردنيين العراقيين السوريين	المشاركة في اجتماعات فرق العمل القطاعية (التعليم والصحة، وغیرها...) مع منظمات الأمم المتحدة
منظمات الأمم المتحدة الوزارات القطاعية	الأردنيين العراقيين السوريين	دراسة التقارير الدولية وإبداء الملاحظات حولها
الوزارات القطاعية المختلفة	الأردنيين العراقيين السوريين	إعداد تقارير تقييم أثر تواجد السوريين والعراقيين على المملكة بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية

منظمات الأمم المتحدة مؤسسات المجتمع المحلي المنظمات غير الحكومية العامة في مجال دعم العراقيين والسوريين في الأردن	الأردنيين العراقيين السوريين	وضع قاعدة بيانات بالمشاريع المقدمة من المنظمات غير الحكومية وإعداد تقارير سير العمل
مؤسسات المجتمع المحلي المنظمات غير الحكومية العامة في مجال دعم العراقيين والسوريين في الأردن	الأردنيين العراقيين السوريين	القيام بالزيارات الميدانية للاطلاع على سير العمل في تنفيذ البرامج والمشاريع وإعداد التقارير الخاصة بذلك

الانجازات:

تم خلال العام ٢٠١٢ عقد ١٢ اجتماعاً لأعضاء اللجنة التنسيقية وذلك لمراجعته المشاريع المقدمة من الجهات المانحة والهيئات الدولية إلى المنظمات غير الحكومية لضمان انسجامها مع السياسة العامة للدولة، حيث تم الموافقة على ٧٧ مشروع لدعم الفئات الأقل حظاً من الأردنيين والعراقيين والسوريين بقيمة إجمالية بلغت ٢٤,٦٣٢,٩٣٧ دينار أردني .

- توقيع اتفاقية منحة مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بقيمة (٢٠٤,٧٠٠) دينار أردني تقوم من خلالها المفوضية بتقديم دعم مالي لكل من دار الوفاق الأسري/ وزارة التنمية الاجتماعية وإدارة حماية الأسرة / مديرية الأمن العام وذلك بهدف توفير الحماية للنساء الأردنيات والعراقيات والسوريات المعنفات.
- توقيع مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيمة إجمالية (١٨٦,١٦٧) دينار أردني وذلك بهدف دعم وزارة الصحة في تحمل أعباء معالجة المرضى العراقيين والذين تم استثنائهم من لوائح الأجور المعتمدة لغير الأردنيين، ومعاملتهم معاملة الأردنيين غير المؤمنين من خلال:

- تجهيز خمسة عشر مركزاً صحياً.
- تزويد تسع مستشفيات تابعة لوزارة الصحة بمستلزمات وأدوات طبية.

- توقيع بروتوكول مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بقيمة (١٤٨,٨٠٠) دينار أردني بهدف دعم الحكومة في تحمل أعباء استضافة الطلبة العراقيين في مدارس وزارة التربية والتعليم خلال فترة العطلة الصيفية من خلال:

- دعم التعليم غير النظامي
- دروس التقوية التعويضية
- استكمال تنفيذ بنشاطات مشروع الدعم النفسي - الاجتماعي
- تسليم مشروع آفاق استخدام تكنولوجيا المعلومات الى وزارة التربية والتعليم.

- توقيع اتفاقية منحة مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بقيمة (١,١٣٠,٦٧٠) دينار أردني تقوم من خلالها المفوضية بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة بتنفيذ طرق لمخيم الزعتري للاجئين السوريين.

- توقيع اتفاقية منحة مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بقيمة (٧,٤٤٠) دينار أردني مقدمة لدائرة الإحصاءات العامة لتنفيذ دراسة تقييم احتياجات السوريين بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة المعنية ومن خلال دائرة الإحصاءات العامة.

- توقيع بروتوكول مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بقيمة (١,٣٣٦,١٧٥) دينار أردني بهدف دعم الحكومة في تحمل أعباء استضافة الطلبة السوريين في مدارس وزارة التربية والتعليم تشمل:

- دفع الرسوم المدرسية وأثمان الكتب.
- دفع أجور المدارس المستأجرة.
- تنفيذ دروس تقوية.
- تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي.

- توقيع بروتوكول مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بقيمة (٣,٣٠٢,١٥٥) دينار أردني بهدف دعم الحكومة الأردنية في تحمل أعباء استضافة الطلبة السوريين في المدارس الحكومية للسنة الدراسية ٢٠١٢-٢٠١٣:

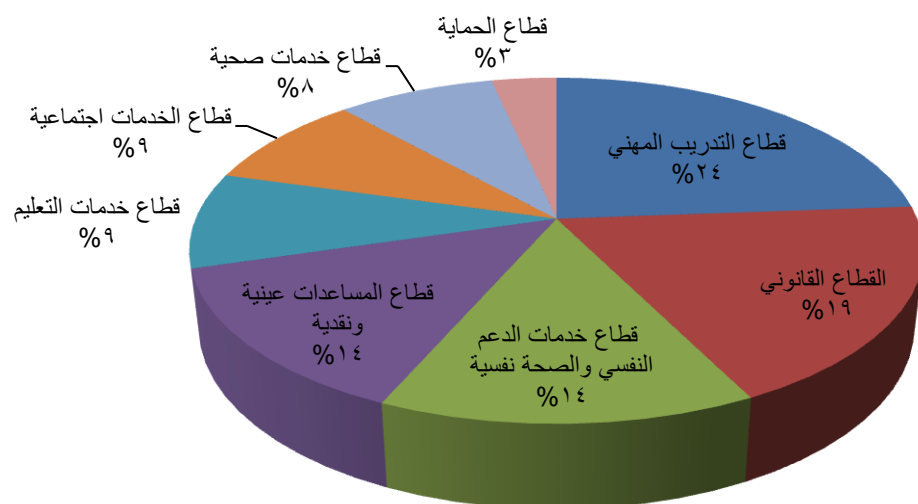
- تغطية الرسوم المدرسية وأثمان الكتب
- توفير مساحات تعليمية إضافية من خلال مدارس ذات الفترتين والغرف الصفية الجاهزة

- الأثاث المدرسي
- توفير وجبات غذائية خفيفة
- تنفيذ برنامج تدريبي للمعلمين ورواتب ومكافآت
- النشاطات النفسية-الاجتماعية.
- توقيع بروتوكول مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بقيمة (٢,٤٠٣,٢٥٦) دينار أردني بهدف توفير التعليم للأطفال السوريين في مخيم الزعتري من خلال دعم وزارة التربية والتعليم:
 - تغطية رواتب ومكافآت المعلمين
 - توفير التدريب للمعلمين
 - تكاليف الكتب المدرسية
 - وتجهيز المدارس بالمستلزمات
 - توفير الوجبات الغذائية الخفيفة.
- توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية بقيمة (١٤٨,٦٨٠) دينار أردني بهدف تقديم احتياجات طبية لوزارة الصحة لتخفيف اعباء استضافة السوريين.
- توقيع اتفاقية منحة مع الوكالة السويسرية بقيمة (١٦٠,٤٤٨) بهدف عمل صيانة لـ ٨ مدارس في الرمثا والمفرق بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- توقيع اتفاقية منحة مع بنك الإعمار الألماني بقيمة (٧,٧٩٣,٥٢٢) بهدف تزويد المياه للاجئين السوريين في الأردن من خلال المياه والري/ شركة مياه اليرموك.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع منظمة أطباء العالم - فرنسا بقيمة (٥٠٠,٠٠٠) بهدف تزويد وزارة الصحة بأجهزة ومستلزمات طبية ... أخرى.
- توقيع اتفاقية منحة مع اليونيسكو بقيمة (٣٥,٤٠٠) دينار أردني لدعم وزارة التربية الدعم الطارئ لحماية جودة التعليم.
- قامت الوحدة بمتابعة تنفيذ برامج التدريب في دولة تالان لرفع كفاءة الموظفين العراقيين وذلك من خلال مذكرة التفاهم الموقعة مع جايا في مجالات البحث الجنائي، والكهرباء، والزراعة وغيرها حيث بلغ عدد المتدربين ٣٠٣ موظفاً.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع وزارة التخطيط العراقية بهدف دعم الجهود التي يبذلها الجانبان لرفع قدرات مؤسساتهما، وتعزيز تبادل المعرفة، وتحسين القدرة على القيام بالمهام المناطة بهما في مجال جذب المساعدات الخارجية وإدارتها.

- تحديث قاعدة البيانات الخاصة بمتابعة سير العمل والإنجاز بالمشاريع والبرامج التي تنفذها منظمات غير حكومية بهدف توفير الدعم للعراقيين والأردنيين الأقل حظاً حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع خلال عام (٢٠١٢) (٧,٣٧٩,٧٢٢) ديناراً أردنياً توزعت على القطاعات التالية:

الرقم	القطاع المخدم	قيمة التمويل الاجمالية (JD)	نسبة تمويل القطاع
١	قطاع التدريب المهني	١,٧٥٧,٩٧٨	%٢٣.٨٠
٢	القطاع القانوني	١,٣٨٤,٤٨٨	%١٨.٨٠
٣	قطاع خدمات الدعم النفسي والصحة النفسية	١,٠٣٣,١٦٣	%١٤.٠٠
٤	قطاع المساعدات عينية ونقدية	١,٠٢٢,٣٢٢	%١٣.٩٠
٥	قطاع خدمات التعليم	٦٦٠,٨٦٤	%٩.٠٠
٦	قطاع الخدمات اجتماعية	٦٥٥,٣٨٠	%٨.٩٠
٧	قطاع خدمات صحية	٦١٣,٤٨٧	%٨.٣٠
٨	قطاع الحماية	٢٥٢,٠٤٠	%٣.٤٠

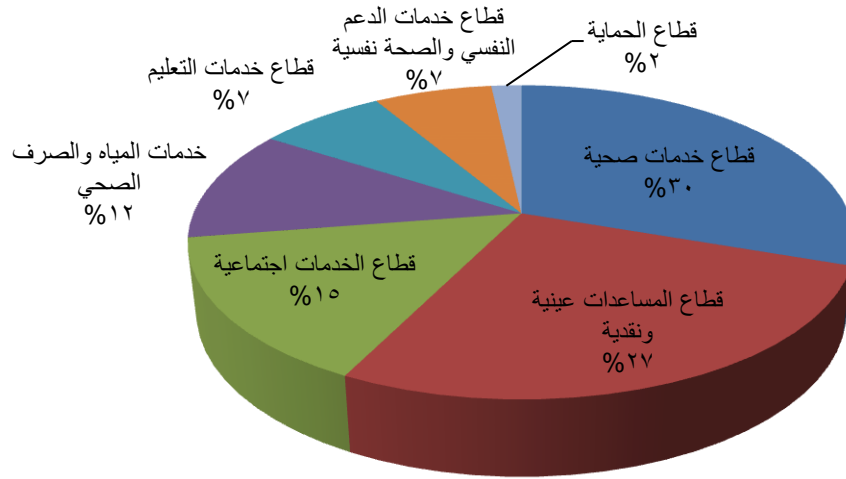
المشاريع التي تم تنفيذها من قبل المنظمات غير الحكومية لدعم الأردنيين والعراقيين مرتبة حسب القطاعات المخدومة



تحديث قاعدة البيانات الخاصة بمتابعة سير العمل والإنجاز بالمشاريع والبرامج التي تنفذها منظمات غير حكومية بهدف توفير الدعم للسوريين والأردنيين الأقل حظاً حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع خلال عام (٢٠١٢) (١٧,٢٥٣,٢١٥) ديناراً أردنياً توزعت على القطاعات التالية:

الرقم	القطاع المخدوم	قيمة التمويل الاجمالية (JD)	نسبة تمويل القطاع
	قطاع خدمات صحية	٥,٢٢٢,١٥٠	30.3%
	قطاع المساعدات عينية ونقدية	٤,٦٨١,٧٦١	27.1%
	قطاع الخدمات الاجتماعية	٢,٦١١,١٣٥	15.1%
	خدمات المياه والصرف الصحي	١,٩٨٨,٦٠٤	11.5%
	قطاع خدمات التعليم	١,٢٦٨,٢٧٧	7.4%
	قطاع خدمات الدعم النفسي والصحة النفسية	١,١٨١,٥٣٩	6.8%
	قطاع الحماية	٢٩٩,٧٥٠	1.7%

المشاريع التي تم تنفيذها من قبل المنظمات غير الحكومية لدعم
الأردنيين والسوريين مرتبة حسب القطاعات المخدومة



سابعاً: في مجال التقييم وقياس الأثر:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
تعظيم الاستفادة من البرامج والمشاريع لتحسين البيئة التنموية الاقتصادية والاجتماعية	تهدف هذه الخدمة إلى: ضمان انسجام البرامج والمشاريع مع الأهداف والأولويات الوطنية تبني منهجيات للتقييم وقياس الأثر للبرامج والمشاريع لتشمل صياغة وثائق وخطط للتقييم و تنفيذ التوصيات و تعميم الدروس المستفادة. ضمان الاستفادة من عمليات التقييم والدروس المستفادة لتنعكس على الوطن والمواطنين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة
مأسسة عملية التقييم وقياس الأثر	تهدف هذه الخدمة إلى: الوصول بعملية التقييم و قياس الأثر لتكون جزء لا يتجزأ من البرامج التنموية الحكومية. تفعيل الإطار العام المؤسسي لعملية التقييم. تمكين القدرات الفردية والمؤسسية في مجال تقييم البرامج والمشاريع و قياس الأثر للارتفاع بأدائهم فردياً.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة

رئاسة الوزراء	الجهات المانحة	ضمان المشاركة الفاعلة مع البعثات التقييمية	تعزيز
المؤسسات الحكومية	المؤسسات الحكومية	التي تنفذها الجهات المانحة والمنظمات الدولية	الشراكات
ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية	ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية	في مراحل التقييم المختلفة.	المؤسسية والمجتمعية
الجهات المانحة	وشبه الحكومية	تعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة (الجهات المنفذة، والوزارات والمديريات المعنية والمستفيدين) في مراحل التقييم المختلفة بكفاءة وفاعلية.	لتحقيق الأهداف التنموية للبرامج الحكومية

انجازات وحدة التقييم وقياس الاثر ٢٠١٢

في ضوء الإطار العام لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في الاردن، قامت وحدة التقييم وقياس الاثر وبالتعاون وبالتنسيق مع برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA) خلال العام ٢٠١٢ بإعداد تقرير تقييم عمليات رسم سياسات صندوق المعونة الوطنية كأول تقييم يهذ المستوى على مستوى القطاع العام تقوم به جهة حكومية متخصصة في التقييم وقياس الاثر، حيث تضمن التقرير تحليل كل من المفاهيم التالية والمتعلقة بالصندوق وهي: الحاكمية، والإدارة، وانسجام سياسة الصندوق مع الجهود المبذولة لمكافحة الفقر، وخلص التقرير الى طرح الخيارات الممكنة من وجهة نظر فريق التقييم، لتقدّم هذه الخيارات لكل من صندوق المعونة الوطنية، وفريق إعداد استراتيجية مكافحة الفقر في الأردن.

تستمر جهود وحدة التقييم وقياس الاثر في تفعيل الإطار العام المؤسسي لعملية التقييم وقياس الاثر وتمكين القدرات المؤسسية والفردية في مجال التقييم وقياس الاثر، من خلال الحرص على أن تكون متطلبات التقييم وقياس الاثر جزءاً لا يتجزأ من وثائق المشاريع الممولة من منح وقروض، وذلك بصورة تشاركية تؤدي إلى رفع مستوى التنسيق مع الجهات المعنية.

في إطار سعي وزارة التخطيط والتعاون الدولي الى نشر مفهوم تقييم التنمية والاطلاع على تجارب دول العالم المختلفة وأحدث المنهجيات المتبعة في هذا المجال، فقد شاركت وحدة التقييم وقياس الاثر في عدد من المؤتمرات والورش التدريبية الدولية الخاصة بالتقييم وقياس الاثر، حيث تم عرض ورقة عمل خلال مؤتمر رابطة التقييم الاوروبية European Evaluation Society الذي تم عقده في فنلندا خلال شهر تشرين اول ٢٠١٢، بعنوان مؤسسة التقييم وقياس الأثر/ التجربة الأردنية، بالإضافة الى مشاركة الوحدة في المؤتمر الأوروبي حول التنظيم الأفضل وتقييم الأثر التنظيمي الذي عقد في باريس في شهر تشرين ثاني ٢٠١٢، حيث تم عرض تجربة الاردن في مجال التقييم وقياس الاثر .

ضمن خطة شمولية تسعى وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتطبيقها لتمكين موظفي المؤسسات الحكومية من إجراء عملية التقييم وقياس الأثر بشكل عملي وتطبيقي بهدف تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية، فقد نظمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي برنامجاً تدريبياً حول المتابعة والتقييم على مستويين: المستوى الأول الأساسي الذي عقد خلال شهر آذار عام ٢٠١٢ بمشاركة حوالي (٣٥) مشاركاً من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومختلف الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، والمستوى الثاني هو البرنامج التدريبي المتقدم في إدارة عملية التقييم والذي نظمته وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع برنامج تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA) الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي يتميز عن غيره من البرامج التدريبية من حيث المنهجية وأسلوب التنفيذ وتقنيات التدريب والذي سيركز على الحوار والمشاركة الفاعلة والحالات العملية التطبيقية، وشارك في البرنامج التدريبي حوالي (٢٥) مشاركاً من مختلف الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، والذين لديهم مهام في التقييم وتلقوا التدريب الأساسي المسبق في مجال التقييم، وتم عقد الورشة الختامية للبرنامج وحفل التخرج نهاية شهر كانون ثاني ٢٠١٢.

الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

أولاً: في مجال الموارد البشرية:

الخدمات:

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم في أفضل ظروف	تحسين بيئة العمل الداخلية
جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللائمة لإنجاز مهام المديريات- الوحدات حسب متطلبات الخطة الاستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأسس المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	تخطيط وإدارة الموارد البشرية
جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وذلك من خلال تطبيق أسس الترقية والتدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة	تطوير وتحفيز الموظفين
جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة	دعم ورعاية مشاريع ومبادرات

	لهذه المشاريع والمبادرات	التطوير المؤسسي
جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة
جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى التنسيق مع جميع مديريات/وحدات الوزارة لوضع وتصميم الخطة الاستراتيجية للوزارة وإدارتها ومتابعة تنفيذها	الإدارة الاستراتيجية

الانجازات:

- تطوير وتطبيق أسس الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة:
تطبيقاً لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٤، قامت الوزارة بتطبيق أسس ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأسس والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.
- نظام إدارة الجودة Quality Management System:
استكمالاً لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، وانسجماً مع التغيرات التي رافقت إعادة الهيكلة في الوزارة، قامت الوزارة في عام ٢٠١٢ بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بالإضافة إلى توثيق عمليات جديدة ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونموذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps، بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتماداً على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخلياً وخارجياً - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين، ولقياس الأداء تنطبق الوزارة حالياً نظام بطاقة الاداء المتوازن (B.S.C) على جميع الاعمال التي تقوم بها المديريات والوحدات.

تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها وضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى جودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها وأهدافها.

○ تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام ٢٠١٢:

انطلاقاً من متطلبات الخطة الاستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام السابقة وذلك لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على تقارير تقييم الأداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة كما وردت في بطاقات الوصف الوظيفي ومتطلبات الخطة الاستراتيجية حيث استفاد ما يقارب (١١٠) موظفاً في عام ٢٠١٢ من البرامج والدورات والورش التدريبية من أصل ٢٧٠ موظفاً بالمعدل، أي بما نسبته (٤٠.٧٤%) من إجمالي موظفي الوزارة.

كما بلغ العدد الكلي الدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام ٢٠١٢ ما يقارب (٩٥) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع وذلك من خلال الدورات الداخلية والدورات الخارجية وورش العمل والمؤتمرات الخارجية والداخلية.

وحرصاً على تعظيم الاستفادة من الدورات والبرامج التدريبية، قامت الوزارة بإلزام المشاركين في الدورات التدريبية بإعداد تقارير عن هذه الدورات والبرامج التدريبية وإعداد عرض تقديمي ومشاركة المادة العلمية/التدريبية لزملائهم ونشر التقارير على الإنترنت بالإضافة إلى العروض المرئية وذلك لأهمية نشر المعرفة المكتسبة.

○ التحفيز والمكافأة

تحقيقاً لهدف تحفيز الموظف وزيادة إنتاجيته تقوم الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالكفاءة العالية ويعملون بروح الفريق، وذلك من خلال منح مكافآت موظف الشهر، ومكافآت انجاز، وحسب معايير محددة وواضحة في أسس المكافآت والحوافز.

○ البعثات الدراسية لعام ٢٠١٢ :

بلغ عدد المبعوثين من موظفي الوزارة ثلاثة وهم :

الاسم	المديرية / الوحدة	المؤهل العلمي
محمد العساف	البرامج والمشاريع	ماجستير في العلوم السياسية
مريم بني هاني	تعزيز الانتاجية	ماجستير في الادارة والدراسات الاستراتيجية
علي النجداوي	التنمية المحلية	دبلوم عالي حكومة الكترونية

السيدة مريم بني هاني والسيد علي النجداوي ما زالا على مقاعد الدراسة حالياً، علماً بأن البعثات الدراسية تمول من حساب المنحة الأمريكية.

○ جائزة موظف الشهر وجائزة انجاز للعام ٢٠١٢ :

تمنح جائزة موظف الشهر للموظف المثالي والموظف المتميز على مستوى الوزارة، حيث تعطي جواً من التنافس ما بين الموظفين، والفائز يمنح جائزة مالية متواضعة وأيضاً شهادة موقعة من كل من معالي الوزير، عطوفة الأمين العام ومدير مديرية الموارد البشرية في حفل بسيط يتم تحت رعاية الوزير وعطوفة الأمين العام وكل المدراء

أما جائزة موظف انجاز للنصف الأول لعام ٢٠١٢ فقد تم منحها لمجموعة من موظفي مديريات الوزارة للمشاركة في فريق البرامج التنموية للمحافظات للأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٤ كما تم منح جائزة انجاز للنصف الثاني للعام ٢٠١٢ للفريق الذي قام بتوفير المعلومات والوثائق لاعتماد وزارة التخطيط والتعاون الدولي كجهة وطنية لدى صندوق التكيف.

ثانياً: في مجال تكنولوجيا المعلومات والأرشفة

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
توفير واستثمار الموارد التكنولوجية وتهيئة بيئة تقنية متقدمة ونظم معلومات متكاملة	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير البيئة التقنية وإدامة البنية التحتية التكنولوجية لرفع وتعزيز مستوى وكفاءة الأداء العام للوزارة، واستثمار أحدث وسائل التكنولوجيا لأتمتة إجراءات العمل من أجل الارتقاء بأداء المديریات والوحدات والأقسام ومساندة الإدارة العليا في اتخاذ قراراتهم، والعمل على تجذير ثقافة إدارة المعرفة والتشارك بها واستثمار الموجودات المعرفية كجزء من أصول الوزارة غير الملموسة لتنمية طاقات الإبداع والتعلم المؤسسي وبناء مؤسسة تتعلم من مخزونها المعرفي	جميع مديريات ووحدات الوزارة
استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الإلكتروني لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دراسة المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والمقدمة من الجهات	دراسة بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فنياً والتي تُعرض على وحدة المعلومات والأرشفة وإعطاء تقارير فنية حولها ووضع التكلفة التقريبية لها في حال	مديريات ووحدات الوزارة الخاصة بالمشاريع والتمويل

	اكتمال مواصفاتها الفنية	الخارجية من أجل الحصول على تمويل
--	-------------------------	--

الإنجازات:

حرصت الوزارة في العام ٢٠١٢ على دعم كافة جهودها ومبادراتها الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث عملت الوزارة على استخدام أحدث الأنظمة وعلى النحو التالي:

- الاستمرار في تحديث معلومات البرامج والمشاريع التي تُشرف عليها الوزارة باستخدام نظام متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في خطة عمل الحكومة الذي تم اعتماده في عام ٢٠١٠ في كافة المؤسسات والدوائر الحكومية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وحدة متابعة تنفيذ خطة الحكومة في رئاسة الوزراء.
- الوقوف على آخر المستجدات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المختصة بتكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص.
- المساهمة في نقل المعرفة والخبرات وتحمل المسؤولية المجتمعية من خلال تدريب طلاب الجامعات والمعاهد في المديرية، حيث تم تدريب طابقتين لمدة عام خلال ٢٠١٢ ضمن برنامج وزارة الأشغال العامة والإسكان لتدريب المهندسين.
- المشاركة في لجان برنامج الحكومة الالكترونية / وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الاستمرار في تنفيذ ومتابعة اتفاقية الحكومة مع شركة Microsoft بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
- إدامة قاعدة بيانات مُحدثة بموجودات الوزارة من أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات وكذلك البرمجيات والأنظمة المحوسبة.
- الاستمرار في متابعة ضبط ومراقبة مداخل الوزارة طوال اليوم وعلى مدار الأسبوع عن طريق إدامة وصيانة كاميرات المراقبة في مداخل الوزارة ونظام التسجيل المرئي لمراقبة المداخل ٢٤ ساعة X ٧ أيام في الأسبوع.

- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الخاص بالوزارة ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية، وموقع وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، والموقع الإلكتروني للوزارة، حيث تم خلال العام ٢٠١٢ إعادة تنسيق وتشكيل المحتوى ومراجعة وتحديث كافة المحتويات والصفحات الداخلية للمديريات وخارطة المحافظات الرقمية، كما تم إضافة العديد من التقارير وقصص النجاح ومقابلات معالي الوزير على القنوات الفضائية، إضافةً إلى تقرير نداء الإغاثة المشترك بين الحكومة الأردنية ومنظمات الأمم المتحدة، كما تم إنشاء موقع افتراضي على خادم رئيسي داخل الوزارة لاستضافة الملفات التي يزيد حجمها عن الحجم المحدد من خلال نظام إدارة المحتوى. .
- متابعة العمل على تحديث شبكة المعلومات الداخلية (الانترنت) وشبكة خدمات الموظفين الذاتية (MenaME).
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS في الوزارة والتنسيق مع فريق عمل المشروع في وزارة المالية.
- عقد ورشة عمل بالتعاون مع قسم النوع الاجتماعي حول تكنولوجيا المعلومات والمرأة وذلك بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٢ حيث تم دعوة عدد من موظفي الوزارة وممثلين عن عدد من مؤسسات المجتمع المحلي بهدف تعزيز القيم الجوهرية للوزارة وثقافة نشر المعرفة والتشارك بها بين الموظفين، وزيادة وعي ومعرفة المشاركين بمواضيع ذات علاقة بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في الحياة العملية وزيادة التواصل الاجتماعي.
- متابعة تطبيق منهجية التعديل والتحديث على الأنظمة من خلال التنسيق المستمر مع مستخدمي الأنظمة وإجراء التعديلات والإضافات اللازمة حسب متطلبات العمل، وتشمل نظام المنح والمساعدات الفنية، نظام المستودعات لإدارة وضبط المخزون، نظام القروض، نظام الدورات والبعثات الخارجية، نظام إعادة الإقراض، نظام الحركة الذي يُستخدم لمتابعة معلومات السيارات وعمليات الصيانة وأوامر الحركة اليومية، ونظام متابعة المشاريع التي تشرف عليها وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية.
- تم بناء نظام مُحوسب جديد لمتابعة عقود الصيانة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات ونظام لمتابعة مشاريع وتمويل الجمعيات والبرامج التي تُشرف عليها وحدة برامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.
- إنشاء نظام محوسب لإدارة المعرفة حيث يتم من خلاله تخزين كافة الموجودات المعرفية الضمنية والصريحة في الوزارة إضافةً إلى الاحتياجات المعرفية الخارجية لكافة مديريات ووحدات الوزارة.

- متابعة إدامة وتشغيل نظام إدارة المساعدات الفنية في الأردن JAIS (المرحلة الثانية)، وقاعدة البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي والجهاز الخادم الرئيسي الخاص بهذه الأنظمة.
- المشاركة في العديد من اللجان الفنية ولجان المشتريات الثلاثية والمشتريات المحلية ولجنة الاستلام في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً، ومتابعة البريد مع المديرية والوحدات المعنية من خلال نظام الأرشفة الآلي في ديوان الوزارة.
- التنسيق المستمر مع مركز اتصال عمليات الحكومة الإلكترونية وشبكة الحكومة الآمنة (SGN) وعمل عدد من موظفي مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة في شواغر قسم الحكومة الإلكترونية بالإضافة لعملهم.
- متابعة وصيانة نظام النسخ الاحتياطي Data Protector ومتابعة تحديث آلية النسخ الاحتياطي Backup Policy حسب طبيعة العمل، وحفظ نسخة من tapes في مركز المعلومات الوطني.
- المساهمة بشكل فاعل في إنجاز متطلبات جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية من خلال العمل مع فريق معيار المعرفة ومعيار العمليات.
- التطوير والتحديث المستمر للبنية التحتية لشبكة الحاسوب الداخلية في الوزارة. واستكمال تطوير أجهزة الحواسيب وملحقاتها ومتابعة إدامتها. وتقديم الدعم الفني اليومي لكافة الأجهزة الحاسوب وملحقاتها من حيث التركيب والصيانة والتشغيل، وإدامة عمل البنية التحتية لشبكة الحاسوب من موزعات ونقاط الشبكة وكوابل والانترنت والبريد الإلكتروني، وكذلك عمل جرد شهري وكتابة تقارير لتزويد قسم اللوازم بها تتعلق بالأجهزة الصالحة وغير صالحة وملحقاتها وذلك لغايات الشطب أو الإهداء، وتقدر عدد المشاكل الفنية اليومية المتنوعة بـ (٤٠) مشكلة.

ثالثاً: في مجال الشؤون المالية والإدارية

الخدمات

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأموال المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع مديريات وحدات الوزارة
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع مديريات وحدات الوزارة
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الرأي والمشورة القانونية لمعالي الوزير وعطوفة الأمين العام ومديريات ووحدات الوزارة بما يتناسب مع التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية المعمول بها	جميع مديريات وحدات الوزارة
إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وإعادة الإقراض وفروقات الفوائد وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها	مديرية التعاون الدولي مديرية البرامج والمشاريع
المشاركة في إعداد مشروع قانون الموازنة السنوي للنفقات	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد وموازنة الوزارة ومتابعة تمويل مشاريع المؤسسات والدوائر الحكومية المرصودة بموازنتها والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات	جميع مديريات وحدات الوزارة

	المعتمدة	والرأسمالية للوزارة
جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر... الخ	تقديم الخدمات المالية المساندة

الانجازات:

• تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية (GFMIS) :

تم تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية بشكل كامل وتم الاستغناء عن نظام إنفاق بهدف توحيد جميع الإجراءات المالية والإدارية في جميع الأقسام المعنية في مديرية الشؤون المالية والإدارية، بحيث يشمل عمل النظام على معاملات المقبوضات والمدفوعات وإدارة المشتريات وإعداد وتنفيذ الموازنة العامة واستخراج التقارير المالية ويهدف النظام تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال ربط النظام بوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة والبنك المركزي الأردني لضبط ورقابة المخصصات المالية وترشيد الإنفاق وتوحيد طلبات الأوامر المالية بشكل الكتروني بأفضل الممارسات الدولية المتبعة بهذا الخصوص .

• تطبيق نظام إعادة الإقراض :

نظام محوسب يخدم قسم إعادة الإقراض في مديرية الشؤون المالية والإدارية ويقوم النظام بمتابعة السحوبات وجدولة الأقساط وسدادها من قبل الجهات المعاد الإقراض لها، ويتم من خلال النظام عملية احتساب الفوائد بناءً على البيانات والمعلومات المدخلة أولاً بأول ويقوم النظام بتوفير التقارير عن معلومات الاتفاقية والتسديدات والأرصدة المتبقية.

رابعاً: الخدمات والانجازات المقدمة في مجال الإعلام والاتصال:

الخدمات

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
وسائل الإعلام الخارجية والداخلية	<p>بناء علاقة ايجابية مع وسائل الإعلام بمختلف أصنافها المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، على أساس التواصل واحترام دور هذه الوسائل وحققها في الحرية والاستقلالية وفي الحصول على المعلومة وفق أحكام التشريعات النافذة ، وفي إطار التزام الحكومة بتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحر المستقل لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية.</p> <p>إبراز الصورة الإيجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية</p> <p>تكوين علاقات عمل قوية وبناء ثقة متبادلة مع الصحفيين لتسهيل تدفق المعلومات في الوقت المناسب</p> <p>إعداد قاعدة بيانات حول أهم الكتاب والصحفيين والإعلاميين ذوي العلاقة</p>	<p>إقامة علاقة تواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام</p>
جميع مديريات ووحدات الوزارة	<p>الإشراف على استقبال ووداع الوفود الرسمية وعمل الترتيبات لإقامتهم والقيام بتنفيذ الأمور البروتوكولية</p>	<p>القيام بالنشاطات البروتوكولية</p>

	<p>الإشراف على الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والنشاطات ذات العلاقة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.</p> <p>متابعة وتجهيز التأشيرات والحجوزات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في المهمات الرسمية.</p> <p>مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الميدانية.</p>	
--	---	--

خامساً: الخدمات والانجازات المقدمة في مجال الرقابة المالية والإدارية:

الخدمات

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
مديرية الشؤون المالية والإدارية	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة أرصدة الصندوق الفعلية للسجلات والوثائق الرسمية.	الفحص المفاجئ على أمين الصندوق
	تهدف هذه الخدمة إلى تدقيق وضبط مستندات الصرف ومطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية ولأصول المحاسبية، والقوانين والأنظمة والتعليمات السارية وانسجامها مع ما خصص لها بقانون الموازنة العامة، والتأكد من وجود المعززات المتعلقة بصرفها.	تدقيق مستندات الصرف ومطابقتها مع المرفقات
	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة السجلات والوثائق والكشوفات والبيانات المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية مع السجلات والوثائق الأخرى ومنها الكشوفات والبيانات الواردة من الجهات التمويلية الخارجية، والكشوفات البنكية، وقانون الموازنة العامة، وغيرها.	مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية
الإدارة العليا	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الإدارة العليا في الوزارة بصورة الوضع المالي للوزارة من خلال تحليل البيانات المالية للوزارة وبيان أية انحرافات حدثت عن المخطط	إعداد التقارير الرقابية المتعلقة بالقوائم المالية للوزارة
الإدارة العليا مديريات الوزارة المختلفة	تهدف هذه الخدمة الى وضع الإدارة العليا والإدارات المختلفة في الوزارة بصورة اية ملاحظات او اخطاء حصلت او من الممكن حصولها لتمكين الادارة	إعداد التقارير والمذكرات الرقابية المتعلقة

	للوصول الى كفاءة عالية في ادارة موارد الوزارة.	بالجوانب الإدارية في الوزارة
--	--	---------------------------------